

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطلبة

- مشيكي لخضر

- تيطوم صهيب

تحت عنوان:

قياس تكلفة التمويل في المؤسسات الاقتصادية

- دراسة حالة المركب الصناعي التجاري حضنه المسيلة -

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
		رئيسا
د. عادل نقموش	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
		مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022





شكر وعرفان

مصادقا لقوله صلى الله عليه وسلم
"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

بداية نشكر الله ونحمده حق الحمد على توفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع
ونسأله أن يكون خالصا لوجهه الكريم وأن ينفعنا وينفع الناس جميعا
نتوجه بالشكر والعرفان إلى من كان دليلا ومرشدنا في هذا العمل الأستاذ
"عادل نقموش" الذي أشرف على هذا العمل المتواضع

وإلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة المناقشة وعلى موافقتهم مناقشة هذا العمل
كل الشكر والعرفان لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير
بجامعة محمد بوضياف المسيلة
وطاقمها الإداري وكل أساتذتها الكرام
كل الشكر والعرفان لمن ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل
ولو كانت بمساهمة صغيرة

إهداء



لهدي هذا العمل المتواضع الى

- كل أمهاتنا وآبائنا الذين اثكلنهم الحياة من أجل تربيتنا

- كل الإخوة والأخوات الذين شاركونا حياتنا عبر كل السنوات

- كل الأقارب

- كل الأساتذة عبر كل المراحل الدراسية

- كل الطلبة زملاء

- كل الأصدقاء



فهرس المحتويات



فهرس المحتويات

شكر وعرفان

اهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول والأشكال

مقدمة أ-د

الفصل الأول

الإطار النظري للتمويل والمؤسسة الاقتصادية

تمهيد 6

المبحث الأول: ماهية المؤسسة 7

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية؛ خصائصها وأنواعها 7

المطلب الثاني: وظائف وأهداف المؤسسة 12

المطلب الثالث: الاستراتيجية والسياسة العامة للمؤسسة 16

المبحث الثاني: عموميات حول التمويل 18

المطلب الأول: مفهوم التمويل 18

المطلب الثاني: أهمية التمويل 19

المطلب الثالث: مخاطر التمويل 20

المبحث الثالث: مصادر التمويل للمؤسسة 21

المطلب الأول: التمويل الداخلي (الذاتي) 21

المطلب الثاني: التمويل الخارجي 27

المطلب الثالث: معايير إختيار التمويل في المؤسسة الاقتصادية 33

خلاصة 39

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية لطرق التمويل في المركب الصناعي التجاري حضنه المسيلة

41	تمهيد
42	المبحث الأول: التعريف بميدان التربص
42	المطلب الأول: تعريف عام للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة
44	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة
49	المطلب الثالث: أهداف المركب وآفاقه المستقبلية
50	المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنه
50	المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية (2019-2020)
55	المطلب الثاني: اعداد الميزانيات المالية المختصرة (2019-2020)
59	المطلب الثالث: حساب التوازن المالي باستخدام النسب المالية وتحليلها
65	المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسة
65	المطلب الأول: مصادر التمويل الداخلية
66	المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجية
67	المطلب الثالث: مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي وحساب تكلفة مصادر تمويلها
71	خلاصة
73	خاتمة
76	قائمة المراجع

الملاحق

الملخص



فهرس الجداول والأشكال



قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجداول	الرقم
51	ميزانية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة "جانب الأصول" للفترة (2020-2019)	01
53	ميزانية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة "جانب الخصوم" للفترة (2020-2019)	02
55	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الأصول للفترة (2020-2019)	03
56	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الخصوم للفترة (2020-2019)	04
59	تطور رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة (2020-2019)	05
60	أنواع رأس المال العامل للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة خلال الفترة (2020-2019)	06
62	احتياجات رأس المال العامل للمركب الصناعي التجاري الحضنة خلال الفترة (2020-2019)	07
63	حساب الخزينة	08
64	النسب المالية للمصنع	09

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الأشكال	الرقم
13	نظام العملية الإنتاجية	01
16	يمثل الاستراتيجية والسياسة العامة للمؤسسة	02
48	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة	03
57	التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة (م.ح) جانب الأصول خلال الفترة (2019-2020)	04
58	التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة (م.ح) جانب الخصوم خلال الفترة (2019-2020)	05
61	يوضح تطور مختلف أنواع رأس المال العامل للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2019-2020)	06



مقدمة



مقدمة

يعتبر التمويل احد الدعائم الأساسية لنشاط المؤسسة وضمان استمرارها، وذلك بإمدادها بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة، وتظهر الحاجة إلى التمويل أما بسبب السياسة الاقتصادية للمؤسسة التي تحاول استغلال كل إمكانيات في خلق ثروة حديثة تضمن لها حصتها في السوق، وتوسيع نشاطها بسبب ملائمة الظروف الاقتصادية مع ما يوافق إمكانيات المؤسسة، وعرف التمويل في الجزائر عدة صيغ، يميز في مرحلته الأولى بالتمويل المخطط والموجه، حيث كانت الخزينة العمومية هي اصل كل تدفقات تمويل المؤسسة، بينما اقتصر دور البنوك التجارية في الوساطة الإدارية بين الخزينة العمومية والمؤسسات الاقتصادية، ونظرا للنقائص المتوازنة عن السنوات السابقة في مجال لتمويل المؤسسات كان لازما على الدولة تبني نظاما أكثر عقلانية وموضوعية لتحديد أسس وأساليب القيام بعمليات الاستثمار وتمويله.

حيث شرعت في إجراءات واسعة النطاق مست بالدرجة الأولى المؤسسات العمومية، وفقا لهذه التغييرات الحديثة صارت عملية التمويل المؤسسات تلتزم تخصيص رؤوس أموال معتبرة تمكنها من تحصيل مصادرها الداخلية أو اللجوء إلى مصادر خارجية.

الجزائر شأنها شأن الدول الأخرى؛ لم تكن بعيدة عما يجري في الساحة الدولية بسبب العولمة الاقتصادية، فهي تبحث عن الاندماج في الاقتصاد العالمي ومواجهة المنافسة، ولهذا شرعت في عدة إصلاحات عميقة تخص اقتصادها عامة، ومؤسساتها الاقتصادية خاصة في مجال التمويل، حيث عرف الاقتصاد الجزائري عدة برامج إصلاحية في إطار الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، تعزز بإصلاح القطاع المالي والمصرفي بصفته الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني.

والهدف منه هو استقلالية البنوك الجزائرية وجعل السياسة المالية أكثر نجاعة عند تمويل المؤسسة الاقتصادية عن طريق تنويع القروض باستعمال طرق تمويل حديثة مثل القرض الإيجاري، عقد تحويل الفاتورة ورأس المال المخاطر.

من هنا جاءت إشكالية الدراسة:

• كيف تقوم المؤسسة الاقتصادية بقياس مصادرها التمويلية؟

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

• ماهي مصادر تمويل المركب الصناعي التجاري حضنه المسيلة؟

- هل يقوم المركب الصناعي بقياس مصادر التمويل الخاصة به؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤل الرئيسي والاسئلة الفرعية ارتأينا أن نضع الفرضية التالية:

- يعتمد المركب الصناعي حضنه على الديون والأرباح وحصص المساهمين في عملية التمويل؛
- تقوم المؤسسة بقياس مصادر تمويلها اعتمادا على مؤشرات التحليل المالي للميزانيات والقوائم المالية الخاصة به؛

ثالثا: أهمية الدراسة: تبرز أهمية البحث في مجمل العناصر الآتية الذكر:

- يعتبر هذا الموضوع إضافة جديدة ومساهمة في إثراء المجال المعرفي وتدعيم للباحثين المهتمين للقيام بدراسات جديدة في مثل هذه المواضيع؛
- قلة الدراسات التطبيقية التي تناولت الموضوع من هذا الجانب.
- أهداف الدراسة: يمكن إبراز مجمل أهداف البحث في العناصر الآتية الذكر:
- الاطلاع على كيفية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة.
- اقتراح جملة من التوصيات على ضوء النتائج التي سيسفر عنها البحث.
- حب الاطلاع على الجانب المالي والنقدي أكثر مما هو في الجانب الأدبي.
- خامسا: أسباب اختيار الموضوع: تعود هذه الاسباب إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية منها:

أ. الأسباب الذاتية:

- علاقة الموضوع بالتخصص؛
- الرغبة الشخصية في البحث في هذا المجال؛
- الشعور بأهمية هذه المواضيع خاصة مع التوجهات الحديثة التي يشهدها عصرنا الحالي؛

ب. الأسباب الموضوعية:

- معرفة أهمية ومكانة الموضوع في ظل التطورات الحاصلة.
- إثبات أن التمويل عنصر أساسي للمؤسسة فبدون الأموال تتعدم أي مؤسسة.

سادسا: منهج الدراسة

للإجابة على الاشكالية المطروحة اعتمدنا المنهج الوصفي باعتباره مناسب لعرض المفاهيم المتعلقة بعنصر التمويل وعنصر المؤسسة الاقتصادية من جهة أخرى.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على دراسة حالة (دراسة ميدانية) كأداة لإثبات وربط الجانب النظري بالواقع العملي.

سابعا: الدراسات السابقة

في إطار البحث المكتبي الذي رافق إعداد المذكرة، تم حصر بعض المواضيع التي تتقاطع مع دراستنا الحالة نورد منها كما يلي:

1. **الدراسة الأولى: بن طلحة صليحة، سنة 2008-2009**، لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تحت عنوان تمويل المؤسسات الاقتصادية في إطار الإصلاحات الجزائرية وفي هذه الدراسة، تناولت الباحثة مصادر التمويل التقليدية في ظل الإصلاحات المعتمدة في الجزائر؛ وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها:

- بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لتطوير المؤسسات الصغيرة ووسائل التمويل إلا أنها لم تتوصل إلى إنهاء المشاكل التي تقف عقبة في طريق نموها؛
- الهيكل المالي والعوامل المحددة له لا تعكس فقط طبيعة النظام المالي والعوامل المؤثرة على سوق رأس المال بل إنه يعبر عن تفضيلات المسيرين لمصادر التمويل التي يمكن استخدامها لتوفير الموارد المالية الملائمة لاحتياجات المؤسسة والتي تعني مصادر أكثر مرونة (شروط أقل واجراءات أخف).

2. **الدراسة الثانية: سليم حسام 2015-2016**: مذكرة ماستر بعنوان "مصادر التمويل وأثرها على التوازن المالي في المؤسسات الاقتصادية" دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة - المسيلة-، وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها:

- عملية المفاضلة بين البدائل التمويلية المتاحة تكون وفقا لمحددات ودراسات معمقة لاتخاذ القرار السليم؛
- تعتبر النسب المالية وسيلة سهلة وبسيطة تعطي مؤشرات هامة حول الأداء المالي للمؤسسة.

ثامنا: صعوبات الدراسة

- مرور البلاد بأزمة وبائية تتمثل في الفيروس كوفيد 19 وتأثيره بالجملة على كل المجالات؛
- نقص في المراجع من ناحية متغيرات الدراسة؛

تاسعا: حدود الدراسة

- الحدود الزمانية: طبقت الدراسة الميدانية خلال الفترة بين: ماي 2022 إلى غاية جوان 2022.
- الحدود المكانية: إن البحث التطبيقي يسعى إلى إسقاط مقاربات وصياغتها في الواقع العملي تكملة للجانب النظري، وبالتالي اقتصر المجال الذي اخترناه للدراسة الميدانية ب
- عاشرا: هيكل الدراسة: بالرجوع إلى الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية الواردة تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وفصلين اثنين، وخاتمة.

• تناولت المقدمة الطرح العام للموضوع

- الفصل الأول جاء ليوضح الإطار المفاهيمي للمؤسسة الاقتصادية والتمويل.

الفصل الثاني عبارة عن دراسة على المركب الصناعي التجاري حضنة المسيلة

وصولنا إلى خاتمة عامة لموضع بحثنا متضمنة نتائج واقتراحات للموضع مع التطرق إلى آفاق

مستقبلية للباحثين في مجال التمويل والمؤسسات الاقتصادية.



الفصل الأول
الإطار النظري للتمويل
والمؤسسة الاقتصادية

تمهيد

إن التمويل يكتسب دورا كبيرا في المؤسسة الاقتصادية ويتمثل في أن التمويل له مكانة خاصة نظرا لطبيعة المبادلات القائمة فهو أساس تنفيذ المشاريع، وكلما كانت المؤسسة تحتوي على مصادر تمويل وفيرة كلما كان بإمكانها الحصول على مشاريع هامة التي تتطلب حجمها تمويلا كبيرا، وبصفة عامة يجب أن يتلاءم التمويل مع أهداف المؤسسة الاقتصادية المحيطة • بها ومهارة العاملين فيها، إذ أن نوع التمويل يختلف من المؤسسة لأخرى حسب نوع الإنتاج وحجم المنشأة.

ولقد قمنا بتقسيم فصلنا المتعلق بمتغيري الدراسة إلى ثلاث مطالب سنتطرق إليهم على النحو

التالي:

المبحث الأول: ماهية المؤسسة

المبحث الثاني: عموميات حول التمويل

المبحث الثالث: مصادر التمويل للمؤسسة

المبحث الأول: ماهية المؤسسة

لقد شهد القرن الأخير تطورات اقتصادية سريعة، برز فيها دور المؤسسة على الساحة الاقتصادية وتشابكت علاقاتها مع المتعاملين، وهذا ما أدى إلى زيادة أهمية الوظيفة المالية داخل المؤسسة باعتبارها الوظيفة التي تحدد كيفية سير وتمويل مختلف العمليات التي تجريها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية؛ خصائصها وأنواعها

أولاً: تعريف المؤسسة الاقتصادية

لقد تطور تعريف المؤسسة الاقتصادية منذ ثلاثة قرون، وقد اختلفت التعاريف المعطاة للمؤسسة وهذا تماشياً والتطور الاقتصادي الذي شهدته الساحة الاقتصادية واختلفت أنواعها كذلك، لهذا سنحاول ذكر أهم التعاريف المعطاة لها:

التعريف الأول: يعرف ناصر دادي عدون المؤسسة على أنها: "كل هيكل تنظيمي اقتصادي مستقل مالياً، في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج، أو تبادل السلع والخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، أو القيام بكليهما معاً (إنتاج + تبادل)، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزمني الذي يوجد فيه، وتبعاً لحجم ونوع نشاطه".¹

التعريف الثاني: تعرف المؤسسة كمنظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعاً ما تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، المادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق مكاني".²

التعريف الثالث: حسب اتجاه L. Von Bertalanffy، فإن المؤسسة كمنظمة تعتبر في نفس الوقت هيكل اجتماعياً واقعياً وكمعامل اقتصادي، وتتمتع بخصائص تنظيمية، ويمكن وضعها كنظام مفتوح وهذا معناه أن المؤسسة نظام:

■ لأنها مكونة من أقسام مستقلة، مجمعة حسب هيكل خاص بها.

¹ ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، 1998، ص 11.

² عبد الرزاق بن حبيب: اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2000، ص 25.

- لأنها تملك حدودا تمكنها من تحديدها وتفصلها على المحيط الخارجي.
 - وهي نظام مفتوح لأنها تتكيف بوعي مع تغيرات المحيط بفعل القدرات المتخذة من طرف مسيرتها.¹
- تعريف شامل:** هو تعريف تتلاقى فيه وجهات نظرا للعديد من الاقتصاديين والذي يعتبر المؤسسة نظام مفتوح يضم مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها قصد تحقيق هدف معين.
- ثانيا: خصائص المؤسسة**

من التعاريف السابقة للمؤسسة يمكن استخلاص الصفات أو الخصائص التالية والتي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية.

- 1- المؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها الحقوق والصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسئولياتها.
- 2- القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.
- 3- أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية وقادرة على تكيف نفسها مع الظروف المتغيرة.
- 4- التحديد الواضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل ولهذا فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى إلى تحقيقها: أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم أعمال معين...
- 5- ضمان الموارد المالية لضمان استمرار عملياتها ويكون ذلك إما عن طريق الإعتمادات أو عن طريق الإيرادات الكلية، أو عن طريق القروض أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.
- 6- لا بد أن تكون المؤسسة متلائمة مع البيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة، أي لا توجد معزولة عن المحيط، فإذا كانت ظروف البيئة ملائمة فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة وتفسد أهدافها.
- 7- المؤسسة هي وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد.
- 8- يجب أن يشمل اصطلاح المؤسسة على فكرة زوالها إذا صنف مبرر وجودها أو تضاعف كفاءتها.

¹ نفس المرجع، ص 47-48.

ثالثاً: أنواع المؤسسة

توجد عدة معايير لتصنيف المؤسسات الاقتصادية نذكر منها:

1. التصنيف حسب معيار الحجم

ويعتبر من أكثر المعايير شيوعاً، ويضم مجموعة من المؤشرات والتي على أساسها نرتب المؤسسات مثل: رقم الأعمال، عدد العمال، رأس المال المستثمر، حجم الأرباح....الخ.

فالتقسيم على أساس عدد العمال يصنف المؤسسات الاقتصادية إلى:

* المؤسسات المصغرة

ملكيتها تعود لعائلة أو لشخص واحد وهو المسؤول على أدائها، يتراوح عدد عمالها من 1 إلى 10 عمال، وغالباً ما ينشط هذا النوع من المؤسسات في المجال الحرفي، التجارة الزراعية.

* المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وتشغل ما بين 10 إلى 500 عامل، هذا النوع سائد أكثر في البلدان الرأسمالية كونه يتميز بالابتكار والإبداع في نشاطها الأساسي، وهو ما يدفع السلطات إلى تشجيعها.

* المؤسسات الكبيرة:

وتشغل يد عاملة كبيرة تفوق 500 عامل، ملكيتها غالباً ما تعود إلى عدد كبير من الأشخاص، ولهذه المؤسسات أشكال مختلفة من بينها.

▪ المجمع LE GROUPE:

عبارة عن مجموعة مؤسسات تربطها علاقة مالية واقتصادية وهي تابعة للمؤسسة الأم، ومثال ذلك في الجزائر: مجمع الرياض، مجمع صيدال.....الخ.

ب - المؤسسات متعددة الجنسيات LA FIRME MULTINATIONAL

عبارة مؤسسات عابرة للقارات ولا تعترف بالحدود الجغرافي، حيث تقيم وحدات إنتاجية في العديد من البلدان، متبعة في ذلك سياسات استراتيجيات عالمية، هذه الأخيرة تختلف من مؤسسة لأخرى، ونذكر من هذه الإستراتيجيات:

استراتيجية تخفيض التكاليف، وذلك من خلال إقامة فروع في البلدان التي توفر يد عاملة رخيصة بالإضافة إلى المواد الأولية التي لا تكلفها الكثير في سبيل الحصول عليها.

- توسيع حصتها السوقية على المستوى العالمي، من خلال إنشاء هذه الوحدات الإنتاجية في بلدان مختلفة وهو ما يجنبها الحواجز الجمركية.

2. التصنيف حيث نوع النشاط:

وحسب هذا المعيار فإن المؤسسات تنقسم إلى أربعة قطاعات.

أ - القطاع الأولي SECTEUR PRIMAIRE

ويضم هذا القطاع جميع المؤسسات ذات النشاط المباشر مع الطبيعة كالزراعة الصيد البحري.

ب- القطاع الثانوي SECTEUR SECONDAIRE

ونجد فيه المؤسسات التحويلية، مؤسسات البناء والأشغال العمومية.

ج- القطاع الثالث SECTEUR TRETIAIRE

ضمن هذا القطاع نجد المؤسسات المالية كالبنوك والمصاريف، وكالات التأمين، المؤسسات التي تقدم خدمات النقل والتوزيع.

د - القطاع الرابع SECTEUR QUARTIAIRE

هذا القطاع موجود بشكل بارز في البلدان المتقدمة ويضم جميع مؤسسات الاتصال بمختلف أنواعه، وكذا الصناعات المعلوماتية.

3. التصنيف حسب طبيعة الملكية

حسب طبيعة الملكية تصنف المؤسسات إلى مؤسسات خاصة، عمومية، مختلطة، بالإضافة إلى التعاونيات.

1- المؤسسات الخاصة

المؤسسة الخاصة هي المؤسسة التي يمتلكها شخص واحد وتسمى المؤسسة الفردية حيث تعتمد في طريقة تمويلها على مالكيها، وهو الذي يقوم بإدارتها وتسييرها وتنظيمها ويتخذ القرارات فيها¹

2- المؤسسة العمومية

وتعود ملكيتها للدولة أو الجماعات المحلية، وهي غالبا ما تكون ذات طابع استراتيجي مثل مؤسسة السكك الحديدية ن صناعة الحديد والصلب، صناعة الأسلحة....

3- المؤسسات المختلطة

وتأخذ مركز وسط بين المؤسسات السابقة، حيث أن ملكيتها مشتركة بين القطاع العام المتمثل في الدولة والجماعات المحلية من جهة والقطاع الخاص المتمثل في الأفراد من جهة ثانية.

4- التعاونيات

وهي وحدات إنتاجية يشكلها الأفراد مع بعضهم البعض بغية خدمة أعضائها وخلق روح التعاون والتضامن بين أفرادها.

¹مليفة زغيب، أدوات التحليل المالي للمؤسسة العمومية الصناعية، رسالة ماجستير - جامعة منتوري قسنطينة 1997 ص

4. التصنيف حسب الشكل القانوني

تصنف المؤسسات تبعا لهذا المعيار إلى شركات أموال وشركات أشخاص.

1- شركات الأشخاص

وفيهما يكون الخطر المتعلق بتوظيف الأموال غير محدود، يقوم هذا النوع من الشركاء على الاعتبارات الشخصية للشركاء من معاملة حسنة وثقة متبادلة، ويتضمن هذا النوع من الشركات: المؤسسة الفردية، شركات التضامن، شركة التوصية البسيطة وشركة المحاصة.

2- شركات الأموال

تقوم شركات الأموال أساسا على الاعتبار المالي بهدف جمع أكبر قدر ممكن من الأموال ويتضمن هذا الصنف على: الشركات ذات المسؤولية المحدودة - شركات الأسهم - شركات التوصية بالأسهم.¹

المطلب الثاني: وظائف وأهداف المؤسسة

أولا: وظائف المؤسسة

للمؤسسة الاقتصادية وظائف عديدة ومتنوعة والتشخيص الداخلي لهذه الوظائف يسمح لنا بمعرفة نقاط قوة وضعف المؤسسة وبالتالي فإنه لدراسة وظائف المؤسسة أهمية كبرى في تحديد إستراتيجيتها ولعل أهم وظائف المؤسسة ما يلي:²

أ- الوظيفة الإدارية ب- وظيفة إدارية للموارد البشرية

ج- وظيفة الإنتاج د- وظيفة التسويق

هـ- الوظيفة المالية

¹ العربي دخموش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة 2001، ص 12.

² عبد الرزاق بن حبيب: اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2000، ص 52.

أ. الوظيفة الإدارية: سعي الإدارة العليا للمؤسسة إلى الوصول إلى الأهداف المسطرة ولبلوغ هذه الأهداف يتوجب عليها القيام بمهامها على أكمل وجه على مستوى التخطيط، التوجيه الرقابة والعمل على التنسيق المثل بين هذه المستويات، وهذا ما يؤدي حتما إلى تحقيق النجاح لها.

ب. وظيفة إدارة الموارد البشرية (الأفراد): أن أي مؤسسة كانت عمومية أو خاصة لا تخلو من قسم يمارس وظيفة إدارة الأفراد، وهي تمارس وظائف، وتتعلق هذه الوظائف بالحصول على القوة العاملة في المؤسسة وجعلها قادرة وراضية ومتعاونة في تنفيذ الأعمال ويستلزم هذا القيام بأنشطة مختلفة مثل:

ج. وظيفة الإنتاج: تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف الاقتصادية فهي تتعلق بخلق المنافع الشكلية للموارد وللخامات وذلك من خلال تحويلها إلى سلع يمكن أن تشبع حاجات ورغبات المستهلكين. وينقسم النظام الإنتاجي إلى ثلاثة عناصر أو أجزاء منفصلة.

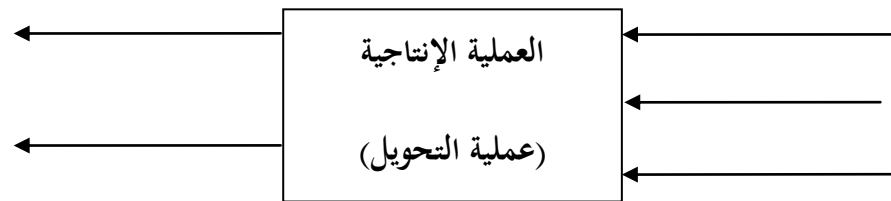
- المدخلات (input) Les Entrants

- المخرجات (out put) Les Extrants

- العملية الإنتاجية La boite Noire

ويمثل الشكل التالي طريقة جمع هذه العناصر:

الشكل رقم (01): نظام العملية الإنتاجية



المصدر: عبد الرزاق بن حبيب: اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2000، ص 65.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ بان إدارة الإنتاج والعمليات تحول المدخلات إلى سلع تامة الصنع ذات فائدة وبالتالي المستهلكين، فالهدف الرئيسي للإنتاج هو خلق ما يسمى بالقيمة المضافة وبالتالي فالمخرجات هي ذات قيمة أكبر من المدخلات.

د. وظيفة التسويق: يعرف التسويق على انه أحد الوظائف التي تقوم على إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات الاستعمال لها أو تلك السلع وتوزيعها وترويجها بشكل يؤدي إلى توافرها بين يدي المستهلك في الزمان والمكان المناسبين.

هـ. الوظيفة المالية: تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف الحيوية لكل منشأة لان جميعها تحتاج إلى الأموال حتى تتمكن من القيام بنشاطها فرغم أهمية الوظائف السابقة داخل المؤسسة إلا أن الوظيفة المالية تعتبر من أبرز وأهم هذه الوظائف فلا يمكن النهوض بهذه الوظائف دون توافر الأموال اللازمة، فتتعلق هذه الوظيفة بالنشاط المالي للمؤسسة بمعنى الحصول على الاحتياجات المالية من المصادر المختلفة.

ثانياً: أهداف المؤسسة

- الأهداف الاقتصادية: يمكن أن تتطرق إلى عدد من الأهداف التي تندرج ضمن هذا النوع:
- تحقيق الربح فالكي تستمر مؤسسة ما في الوجود فعليها أن تحقق مستوى الربح الذي يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها، مما يؤدي إلى توسيع نشاطها ويساعدها على مواجهة المؤسسة الأخرى.
- تحقيق متطلبات المجتمع، باعتبار أن حجم مبيعات المؤسسة يتوقف على مدى كفاءة منتج المؤسسة وقدرته على تحقيق الإشباع المرغوب لدى المستهلك، فهذا معناه أن المؤسسة وسعيها لتحقيق هدفها الربحي فإنها تعمل وتوسعى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على خدمة المجتمع بكفاءة أكبر وتحقيق متطلبات السوق بالمستوى المطلوب.
- عقلنة الإنتاج، ويكون ذلك عن طريق الاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج ورفع إنتاجيتها، وذلك بوضع خطط إنتاج وتوزيع جيدة، دقيقة. والسهر على مراقبة تنفيذ هذه الخطط وعليه تتجنب إمكانية وقوع المؤسسة في أي نوع من المشاكل الاقتصادية كانت أو مالية.¹

▪ الأهداف الاجتماعية: وتتمثل في:

- ضمان مستوى مقبول من الأجور: نعتبر الأجر حقاً مضموناً قانوناً وشرعاً وعرفاً وقد يحدد هذا الأجر من طرف الدولة للعامل عند مستوى يسمح له بتلبية حاجيته والحفاظ على بقائه وهذا ما يطلق عليه بالأجر الأدنى المضمون.

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سابق ص 19

• تحسين مستوى معيشة العمال: إن التطور التكنولوجي أدى إلى زيادة حاجات ورغبات العمال بظهور منتجات جديدة هذا ما استدعى تحسين وعقلنة الاستهلاك الذي يكون بتنوع وتحسين الإنتاج وتوفير إمكانية مالية ومادية أكثر للعمال من جهة والمؤسسة من جهة أخرى.

• الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال: يعتبر الأفراد جزء من المؤسسة وعليه فإنهم يؤثرون فيها بعدة طرق ووسائل، فالعلاقات المهنية داخل المؤسسة المبنية على التماسك والتفاهم هي الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة والمحقة لأهدافها.

• توفير بعض الخدمات الاجتماعية للعمال: يعتبر الأفراد جزءاً لا يتجزأ من المؤسسة وعليه فإنهم يؤثرون فيها بعدة طرق ووسائل فالعلاقات المهنية داخل المؤسسة المبنية على التماسك والتفاهم هي الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة والمحقة لأهدافها.

• توفير بعض الخدمات الاجتماعية للعمال: تقوم المؤسسة بمنح بعض التأمينات لعمالها كالتأمين الصحي، التأمين ضد حوادث العمل، كذلك التقاعد والمساهمة في إسكان العمال عن طريق منحهم مساكن وظيفية أو عادية.

▪ أهداف ثقافية ورياضية: ويمكن إيجازها فيما يلي :

➤ توفير الوسائل الترفيهية والتنشيطية اذ تسمح المؤسسة باستفادة عمالها من وسائل ترفيهية وثقافية لعمالها وأولادهم من مسرح، مكتبات، رحلات وذلك لما هذا الجانب من تأثير إيجابي وفعال على المستوى الفكري العامل.

➤ تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى وهذا ما يؤثر على مردودية المؤسسة بالإيجاب خاصة وعلى الدخل الوطني عامة.

➤ تخصيص أوقات للرياضة اذ تعتبر من بين العناصر الجد مفيدة في الاستعداد للعمل والتحفيز عليه ودفع الإنتاج والإنتاجية.

3- أهداف تكنولوجية: بالإضافة إلى ما سبق تؤدي المؤسسة الاقتصادية دوراً هاماً في الميدان التكنولوجي من حيث:

البحث والتنمية اذ مع تطور المؤسسات عملت على توفير ادارة ومصحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الانتاجية علميا.و ترصد لهذه العملية مبالغ تزداد أهمية لتصل إلى نسبة عالية من

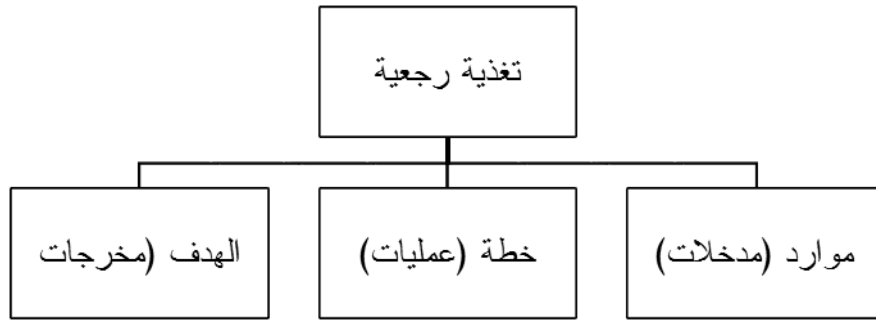
الأرباح، وهذا حسب حجم المؤسسة الذي يتناسب طرديا معها. ويمثل هذا النوع من البحث نسبة عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة، وخاصة في السنوات الأخيرة، إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها على الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة، مما يؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المر دودية الإنتاجية فيها.¹

المطلب الثالث: الاستراتيجية والسياسة العامة للمؤسسة

على كثرة التعاريف المقدمة لمفهوم الاستراتيجية إلا أنها تدور في فلك واحد وهو سلوك المؤسسة اتجاه المحيط وعليه تم إعطاء تعريف للاستراتيجية كما يلي:

أصلها كلمة إغريقية تعني فن الحرب وهو ما يدل على أنها إصلاح عسكري أصلا ومعناه الخطة المرسومة لمواجهة العدو وهزمه وبالتالي فإن مدلولها مرتبط بوجود خصمان متحاربان ويقصد بالإنستراتيجية وضع خطة لتحقيق هدف وأهداف محددة على أساس الموارد المتاحة وبالتالي فالإنستراتيجية تتضمن ثلاث أبعاد أو عناصر أساسية هي الموارد الخطة والهدف ويمكن أيضا هذا النظام في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): يمثل الاستراتيجية والسياسة العامة للمؤسسة



المصدر: العربي دخموش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة 2001، ص 24.

¹ ناصر دادى عدون، مرجع سابق ص 20-23

أولاً: السياسة العامة للمؤسسة

تدل السياسة العامة للمؤسسة على مجموعة المبادئ والقيم الموجهة لنشاط المؤسسة بوجه عام وهذه المبادئ والقيم هي محصلة القناعات والمكونات الثقافية والتكوينية أصحاب المؤسسة وقيادتها وكذا مؤثرات المحيط الذي تعمل فيه، إن هذه المبادئ والقيم تمثل الإطار المرجعي لسلوك المؤسسة أي كل قرارات المؤسسة لاسيما منها الإستراتيجية يجب أن تجرى في هذا الإطار.

وعليه فإن إستراتيجية أية مؤسسة محكومة بالسياسة العامة لهذه المؤسسة أو لنقل أية إستراتيجية يجب أن تكون منسجمة والسياسة العامة للمؤسسة وبين السياسات التنفيذية أو الوظيفة كسياسة المحزون وسياسة الشراء والمبيعات وهي كلها تمثل تجسيد للإستراتيجيات الوظيفة صمام السياسة العامة للمؤسسة.

ثانياً: انسجام الاستراتيجية والسياسة العامة للمؤسسة

➤ السياسة التنفيذية؛

➤ الإستراتيجية؛

➤ السياسة العامة للمؤسسة.

المبحث الثاني: عموميات حول التمويل

تعتبر الوظيفة المالية (التمويل) واحدة من أهم الوظائف في نشاط المؤسسة فلا تكمن لأي مؤسسة أن تقوم بنشاطاتها من إنتاج أو تسويق أو غيرها من وظائف أخرى دون توافر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط وأوجه الاتفاق المتنوعة.

المطلب الأول: مفهوم التمويل

هناك عدة تعريفات لعملية التمويل، نذكر منها:

التعريف الأول: يعتبر التمويل أداة هامة من الأدوات الضرورية للعملية الإنتاجية والتمويل عبارة عن تدفق مالي أو سلعي بين مؤسسة التمويل والطرف المستفيد من تلك الأموال كما يعرف بـ: " هو عبارة عن توفير المبالغ النقدية اللازمة لرفع أو تطوير مشروع عام أو خاص، وتمويل يشمل أيضا تلك القرارات التي تتخذها الإدارة من أجل توظيف الأموال توظيفا اقتصاديا للتحسين بالنظرة الكلية في أعمال المشروع حيث أنها ليست جزئيات منفصلة عن بعضها.

وبالتالي هي توفير للأموال والتنسيق في القرارات والأعمال في البعد الاقتصادي لصالح المشروع، وقد يكون الغرض من التمويل التسيير أي العمل والمحافظة على القدرة الإنتاجية للمؤسسة المستفيدة من التمويل أي ضمان السير العادي لها ¹

التعريف الثاني: "إن كلمة تمويل تأتي لتوضيح مسألة انتقال رؤوس الأموال من أماكن وفرتها إلى أماكن ندرتها، وتتم العملية من خلال مجموعة من الوسطاء الماليين سواء كان ذلك في شكل بنوك أو شركات تأمين أو صناديق ادخار وأسواق المال إلى غير ذلك، كما أن عملية ادخار رؤوس الأموال تستهدف بالمقام الأول الحصول على عدد ممكن من هذه الأموال" ²

التعريف الثالث: " يعرف بأنه البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال والاختيارات وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة" ³

¹ رباح الزبيري: "التمويل وتطور قطاع الفلاحة في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1988، ص 8.

² الصالح مفتاح، محاضرات في المالية الدولية: سنة رابعة مالية نقود وبنوك، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002/2001.

³ هيثم محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 105.

تعريف شامل: يمكن أن نعرف التمويل على أنه عبارة عن انتقال لرؤوس الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز المالي بغرض تطوير مشروع عام أو خاص أو توسيع في استثمارات جديدة.

المطلب الثاني: أهمية التمويل

بما أن التمويل يعتبر أحد الركائز التي تعتمد عليها المؤسسات باختلاف أنواعها في متابعة نشاطها وتطويره، فإن له دورا فعالا في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذا كانت العملية التمويلية قائمة بطريقة سليمة.

ومن خلال ما تقدم ولتجسيد أهمية ودور التمويل في تنمية اقتصاد الجزائر يمكن أن نعرض إلى دور هذا الأخير في ترقية الاستثمار وأثره على الاقتصاد من خلال:¹

أ. الاستثمار والمنافسة:

إن الكثير من العوامل تسمح بتنمية المنافسة عن طريق تميل الاستثمار من خلال تحسين قدرة وفعالية الإنتاج والإنتاجية وتنمية القدرات يسمح أولا للمؤسسة تلبية الطلبات والرفع من حرفة أعمالها وأرباحها، وتحسين الإنتاجية بتحسين المنتج وتخفيض التكاليف مما يحسن المنافسة.

ب. الاستثمار والتنمية الاقتصادية

في هذا المجال يلعب التمويل دور فعال في ربط علاقة وطيدة بينهما والتنمية الاقتصادية هي الريتم الذي يجعل من الإنتاج الداخلي الصافي يرتفع والاستثمار في هذا الإطار يمارس دورين في النشاط الاقتصادي من جهة على مستوى الطلب يؤدي إلى إنعاش النشاط الاقتصادي على مستوى جهاز الإنتاج حتى يتمكن من إتباع الطلب ومن جهة مستوى العرض.

ج. استثمار والعوائد

تسعى الوحدة الاقتصادية من خلال قيامها بعملية تمويل الاستثمار إلى أهداف ومنها الحصول على عوائد، والدولة وحدة اقتصادية تجمع عوائدها المالية من خلال الموارد الضريبية الجبائية، التي تتحول إلى إيرادات اقتصادية.

¹ بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 21-22.

د. الاستثمار والبطالة

إن عملية تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية العامة أو الخاصة تؤدي لا محالة إلى امتصاص البطالة بخلق مناصب شغل جديدة.

المطلب الثالث: مخاطر التمويل

قد تواجه المؤسسات أثناء عملية تمويل مشاريعها عدة مخاطر تكون سببا في تعطيلها أو سببا في زيادة تكاليف الإنجاز، والتي تتبناها المؤسسة من قبل، وتنقسم هذه المخاطر عموما إلى ثلاثة أنواع:¹

▪ من ناحية السلع الموجودة في المخازن أو المواد الأولية، فهي معرضة بطبيعة الحال إلى الإختلاس أو الإتلاف بسبب طول مدة تخزينها وعدم طلبها من الزبائن أو بسبب وقوع حريق داخل المخزن.... كل هذا يعتبر بمثابة أخطار مادية تؤثر بشكل كبير على الإيرادات المالية للمؤسسة، بحيث تتخض هذه الإيرادات جراء هذه الأخطار المذكورة.

▪ إن التسيير الجيد للمؤسسات يسمح بتحقيق الأهداف المتوقعة مستقبلا أو حتى الوصول إلى نتائج أفضل، ومن ثم فإن سوء التسيير من طرف مسيري المشروع يتسبب في تعطيل مدة إنجازه وتحمل المؤسسة تكاليف إضافية غير مرغوب فيها، وتعتبر أخطاء التسيير بمثابة الأخطار الفنية.

▪ النوع الثالث من المخاطر هو المخاطر الاقتصادية التي تنقسم إلى نوعين أساسيين هما:
أ- خطر عدم كفاية الموارد اللازمة لإتمام المشروع والتي تتسبب في توقف العمل، وفي نفس الوقت ارتفاع تكاليف الإنجاز. ويمكن أن نذكر على سبيل المثال تسديد أجور العمال المتوقفين عن العمل.

ب- خطر تدهور حجم الطلب على المنتج النهائي أي انخفاض رقم الطلبات على الإنتاج التام الصنع للمؤسسة من (س) وحدة إلى (س-ن)، حيث ن : تمثل عدد الوحدات التي انخفض بها الطلب ، و يعود ذلك إلى عدة أسباب منها :

➤ سوء التقدير لرغبات واحتياجات المستهلكين بسبب نقص الخبرة وقلة المعلومات.

➤ المنافسة الكبيرة في السوق.

➤ وجود نقص في السلعة المنتجة، أي السلعة المنتجة لا تعمل أو لا تكون صالحة إلا بوجود سلعة مكملتها.

¹ www.startimes.com تاريخ الاطلاع: 15-04-2021 على الساعة 15:45

وبالمقابل هناك عدة طرق تسمح للمؤسسة بتفادي أو تخفيض هذه المخاطر منها:

- 1- وضع احتياطات ومخصصات من الميزانية لمواجهة أي خطر محتمل.
- 2- فيما يخص سوء التقدير لرغبات ومتطلبات المستهلكين، فإنه بالإمكان مواجهته عن طريق الإنفاق على بحوث ودراسات التسويق.
- 3- التأمين ضد أخطار السرقة والحريق وغيرها من المخاطر، وذلك لدى مؤسسات التأمين.

المبحث الثالث: مصادر التمويل للمؤسسة

بعد اتخاذ القرار الاستثماري الناجح في المؤسسة متعلقا باختيار أسلوب تمويل أمثل بما يتضمنه من مختلف مصادر التمويل الداخلية والخارجية بالإضافة إلى القيام بدراسة وتحليل القوائم المالية من أجل إعطاء تقييم سليم للمشروع والتنبؤ على ضوءها بالوضع المستقبلي له، وعلى هذا فإن تحديد المصادر يعتمد على المصادر المتاحة في الأسواق والبيئة المالية التي تتواجد فيها، مع إعطاء أهمية بالغة لتكلفة المصدر المقترح مقارنة بالمصادر البديلة.

المطلب الأول: التمويل الداخلي (الذاتي)

أ. مفهوم التمويل الذاتي

يعتبر التمويل الذاتي المحور الأساسي للتمويل خصوصا في مرحلة النمو، حيث يساهم بشكل مباشر في التقليل من المصادر الخارجية للتمويل، وبالمقابل يلعب دور الطعم لجذب وتحفيز وسائل التمويل الخارجية عند اللجوء إلى الاستدانة أو فتح رأس المال للمساهمة يمكن تعريف التمويل الذاتي على أنه تلك الموارد الجديدة المتكونة بواسطة النشاط الأساسي للمؤسسة والمحتفظ بها كمصدر تمويل دائم للعمليات المستقبلية، أي النتائج الاجمالية التي يعاد استثمارها في المستقبل بعد توزيع مكافأة رأس المال، لينتج عنها فائض نقدي محقق بواسطة النشاط المخصص لتمويل النمو المستقبلي. تشكل التمويل الذاتي.¹

إن التمويل الذاتي متكون من ثلاث عناصر أساسية هي: (مخصصات الإهلاك، مخصصات المؤونات، النتيجة الصافية).²

¹ إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 241

¹ khelifa hadj. L'incidence fiscale sur l'autofinancement des entreprises (effet autofinancement) mémoire de magister en management. univ. oran. 2011. pà&

ب. القدرة على التمويل الذاتي

القدرة على التمويل الذاتي هي "مورد يأتي من داخل المؤسسة باقتطاع نسبة معينة من الإيرادات التي تحققها المؤسسة، يوضع تحت تصرف المؤسسة لمدة معينة أو يستخدم كلياً أو جزئياً خلال الدورة، لتسديد التزامات المؤسسة المالية أو يعاد استثمار هذا المورد (سواء للتجديد أو التوسع أو الإحلال)"

القدرة على التمويل الذاتي = مج الإيرادات - مج النفقات¹

ج. الديناميكية المالية للنمو

باعتبار النمو ظاهرة تتجسد في تطور حجم الامكانيات المادية، البشرية والتقنية فيتطلب هذا التطور توفر الموارد المالية اللازمة، وتعتبر الأموال الخاصة المورد المالي الأول والأساسي لتمويل النمو، وبقدر ما توفرت المؤسسة على رأس مال خاص معتبر بقدر ما يكون من الممكن لها تطوير مختلف امكانياتها وبالتالي امكانية النمو.²

د. المردودية والنمو

إن علاقة المردودية بالنمو جد وطيدة ودقيقة حيث يعتبر مؤشراً جيداً للدلالة على النمو الداخلي وعليه فإن تحليل المردودية يعد جانباً هاماً في تحليل ديناميكية النمو في المؤسسة، حيث تتشكل المردودية بتفاعل يحصل بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمالية على شكل نسب مالية هي بمثابة المركبات المفسرة والمحددة لمعدل المردودية المحقق ويسمى ذلك بالتعبير الرياضي لها وبواسطة هذا الأخير يمكننا اعطاء التفسير المالي للمصدر مردودية المؤسسة ومن ثم إدراك المنطق المالي لنموها.³

يمكن تعريف المردودية بأنها تلك العلاقة بين النتائج المحققة والوسائل المستعملة لتحقيقها، ونقيس المردودية كفاءة وفعالية المؤسسة وتدل على قدرتها على توليد نتائج مقابل كمية معطاة من الوسائل، وفي

¹ رمال حجاج، دور التمويل الذاتي على النمو الداخلي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2013، ص04.

² دادين عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الاقتصادية: نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008، ص210.

³ دادين عبد الوهاب، نفس المرجع، ص 93.

المؤسسة تميز بين المردودية من وجهة نظر المؤسسة، والمردودية من وجهة نظر المساهمين فيطلق على الأولى المردودية الاقتصادية وعلى الثانية المردودية المالية.

هـ. المردودية الاقتصادية

تعتبر المردودية الاقتصادية عن مردودية الأصل الاقتصادي، فهي تقيس مدى قدرة دورة الاستغلال على توليد الثروة اذالك نحسب بالعلاقة التالية:¹

معدل المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصل الاقتصادي.

ويتم تحليل المردودية الاقتصادية الي مركبتين كما يلي:

$$Re = Rexp/Ae = Rexp/ca \times CA /AE$$

حيث:

Re: المردودية الاقتصادية

AE: الأصل الاقتصادي

Rexp: نتيجة الاستغلال (بعد الضريبة)

Ca: رقم الأعمال

النسبة الأولى (Rexp/ca): تسمى معدل الهامش الاقتصادي ويمثل مؤشر لقياس مستوى الربحية إذ يدل على مدى قدرة المؤسسة على تخفيض التكاليف لزيادة النتائج المحققة لزيادة النتائج المحققة فهو يعبر عن فعالية السياسة التجارية للمؤسسة؛

النسبة الثانية (CA /AE): وتسمى معدل دوران الأصل الاقتصادي يدل على مدى قدرة المؤسسة على ترجمة أصلها الإقتصادي إلى رقم الأعمال؛

ويمكننا هذا التحليل من الكشف عن سلوكين للمؤسسة لمعرفة مصدر قوة أو ضعف المردودية الاقتصادية للمؤسسة؛

- إما معدل هامش اقتصادي معتبر مع دوران ضعيف للأصل الاقتصادي؛

¹ Charroux garand finance d entreprise managementb é eme edition paris p 44

- أو معدل معتبر لدوران الأصل الاقتصادي مع هامش اقتصادي ضعيف.

ج. المردودية المالية

تعرف المردودية المالية بأنها "مردودية الأموال الخاصة"¹، أي مدى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج المؤسسة حيث تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطتها، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

ويكن تحليل المردودية المالية إلى مركبات كما يلي:

$$R_{cp} = R_{net/cp} = R_{net} \times CA/AE \times AE/CP$$

- النسبة الأولى $R_{net/cp}$: وتسمى بالهامش الصافي وتعبر عن السياسة التجارية للمؤسسة؛

- النسبة الثانية CA/AE : وتسمى بمعدل دوران الأصل الاقتصادي وتعبر عن الفعالية الإنتاجية للمؤسسة؛

- النسبة الثالثة AE/CP : تسمى بمعامل الاستدانة وتعبر عن الهيكل المالي للمؤسسة.

وتسمح النسبة الأخيرة بمعرفة مدى نجاعة المؤسسة في اختيارها لسياسة مالية معينة لتسمح بتحقيق مستوى معين من النمو من خلال ما يسمى بالرافعة المالية.

د. الرافعة المالية:

يشرح أثر الرافعة مردودية الأموال الخاصة (المردودية المالية) بدلالة معدل مردودية الأصل الاقتصادي وتكلفة الديون²، وتعرف على أنها "الفرق بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية"³، فهي المقدار الذي يترجم المردودية الاقتصادية إلى المردودية المالية، ويمكن تبين ذلك كما يلي :

$$R_{net} = R_{exp} - CF$$

$$R_{net} = (R_{ex} AE) - iD$$

¹ دريال سمية، سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي دراسة مقارنة بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات الكبيرة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2010، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2012، ص 39

² سمية دريال، مرجع سابق، ص 61

³ مرجع نفسه، ص 61

$$R_{net} = R_e (CP+D) - Id$$

$$R_{cp} = R_{net} / CP$$

$$R_{cp} = [R_e(CP+D) - iD] / CP$$

$$R_{cp} = R_e CP / CP + D(R_e - 1) / CP$$

$$R_{cp} = R_e + D(R_e - 1) / CP$$

إن الأصل الاقتصادي الذي تم تمويله بمزيج من الأموال الخاصة والديون يفترض أنه سيولد مردودية اقتصادية تمكن من توزيع الأرباح بين كل من التكاليف المالية - لفائدة المقرضين - والضرائب على الأرباح لفائدة الدولة والأرباح الصافية لفائدة المساهمين.

ويحدث الرفع المالي عندما تستدين المؤسسة ويظهر أثر هذا الرفع في مدى قدرة الأصل الاقتصادي الجديد على توليد نتائج قادرة على تغطية الفوائد الناتجة عن الاقتراض وبذلك فستحقق المؤسسة مردودية أموال خاصة تفوق معدل المردودية الاقتصادية وهذا ما ينعكس إيجاباً على فرص نمو المؤسسة.

و. مقاييس التمويل الداخلي للنمو

توجد العديد من المعايير التي تمكن من قياس التمويل الداخلي لنمو المؤسسات كما تكشف عن مصادر المنطق المالي للنمو الداخلي.

ز. القيمة المضافة

تدل القيمة المضافة المحققة من طرف المؤسسة على قدرتها على توليد الثروة، فهي تترجم مدى قدرة دورة استغلال على المزج بين مختلف عناصر الانتاج التقنية، البشرية والمالية لتعظيم ثروة المؤسسة.¹ بالمقابل فهي مطالبة بمكافأة مختلف مصادر هذه العناصر، فهي تكافئ الاموال الخاصة بعوائد راس المال والاستدانة بالمصاريف المالية، ودورة الاستثمار بالتمويل الذاتي عن طريق الاهتلاكات، كذلك تمكن من الاقتراض من مصادر جديدة لتزود المؤسسة باستثمارات اخرى لتحقيق المزيد من الارباح، ومنه فلا يمكن تصور تمويل داخلي للنمو دون تحقيق القيمة المضافة لقيم إيجابية.

¹ سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي دراسة مقارنة بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات الكبيرة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2010، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2012

ح. الربح

إن القدرة على تحقيق الأرباح يمثل الضمان النظري لطاقة المؤسسة في توليد ما يجب من الأموال الضرورية للنمو المستقبلي حيث تعتبر الربحية مؤشر طبيعي لقدرة المؤسسة على تحقيق النمو فهي تقدم لها وسائل النمو اللازمة.¹

تظهر الدراسات وجود علاقة رياضية بين ربحية المؤسسة وحجمها ومن ثم معدل نموها، وتتأثر هذه العلاقة بتركيز الإنتاج فالمؤسسات المركزة هي الأقل نمواً من مثيلاتها غير المركزة كما أظهرت الدراسات علاقة موجبة مع نمو المبيعات وعلاقة سالبة مع زيادة الأصول، وعملياً يمكن أن تتمتع المؤسسة بنمو كبير رغم ربحيتها الضعيفة ومديونيتها القليلة إذ تلجأ مثل هذه المؤسسات إلى التأجير التمويلي لمعدات وتجهيزاتها كوسيلة لتمويل نموها.²

ج. التدفقات النقدية

تتمثل في كافة التدفقات المتولدة من أنشطة المؤسسة والموضوعة تحت تصرفها فهي جاهزة لاستعمالها في نفقات الاستغلال والاستثمار خلال فترة معينة ويخصص الجزء الأكبر منها لدفع نفقات الاستغلال فهي ترتبط بواقع الحياة الاقتصادية للمؤسسة فيجب عليها أن تستمر في مواجهة التكاليف المتولدة من التشغيل حتى تبقى في السوق، ويظهر التدفق النقدي كمقياس ديناميكي أكثر تعبيراً من التدفقات العينية لأنها تقوم التقدم الاقتصادي للمؤسسة حيث يمثل التنبؤ بهذه التدفقات المستقبلية خطوة غاية في الأهمية لاتخاذ القرارات الاستثمارية والانتاجية.³

ويعتبر التدفق النقدي مؤشراً للقدرة الحاضرة والتي تمكن من مواجهة الأرباح الموزعة، تجديد الطاقة المستخدمة، وتسديد الديون في الأجلين الطويل والمتوسط والاحتياجات المتولدة عن النمو.

¹ سعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية،

2002، ص 137

² دريال سمية، مرجع سبق ذكره، ص 62

³ دريال سمية، مرجع سبق ذكره، ص 63

المطلب الثاني: التمويل الخارجي

تلجأ المؤسسات إلى البحث على مصادر تمويل جديدة عندما تكون مصادر التمويل الذاتية غير كافية لمواجهة احتياجاتها، وتتمثل مصادر التمويل الخارجية في المصادر قصيرة الأجل، ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل.

3. مصادر التمويل قصير الأجل

يقصد بمصادر التمويل قصيرة الأجل مجموعة الخصوم التي تساهم في عملية تمويل الأصول المتداولة والتي تكون مستحقة السداد خلال سنة في الغالب وتتمثل مصادر التمويل قصير الأجل في:

أ. الائتمان التجاري

يعرف على أنه واحد من أهم أشكال مصادر التمويل قصيرة الأجل وقد يكون في بعض الأحيان أكبر مصدر خاص بالنسبة للمشاريع الصغيرة التي لا تستطيع سداد قيمة مشترياتها فوراً، ويعرف على أنه الائتمان المسموح للمشروع نتيجة شراءه مواد أولية أو بضاعة تامة الصنع دون دفع قيمة المشتريات نقداً وتمنح فترة زمنية معينة لتسديد هذه المشتريات.¹

* شروط الائتمان التجاري:

إن الائتمان التجاري يعتمد على 3 عناصر:²

- **الخصم النقدي:** وهو الخصم الذي يمنحه البائع للمشتري إذا قام بتسديد الائتمان الممنوح له خلال فترة زمنية 15% صافي 60 فهذا يعني أن المبالغ على استعداد لمنح المشتري خصم قدره 3% من قيمة الائتمان الممنوح له إذا سدد خلال 15 يوماً، وإذا لم يتم ذلك فعليه التسديد خلال 60 يوماً.
- الفترة الزمنية التي يتم منح الخصم خلالها: والتي هي في مثالنا السابق 15 يوم.
- الفترة الزمنية التي يمكن أن تمر قبل السداد: وذلك في حالة عدم الحصول على خصم وهي في مثالنا السابق 45 يوماً.

¹ مصطفى رشيد شيخة، اقتصاديات النقود ومصارف المال، الاسكندرية، ط 6، ب.س، ص 447

² المرجع نفسه، ص 448.

وتختلف شروط منح الائتمان التجاري تبعاً للعناصر 3 السابقة كما تختلف حسب شروط البيع وهذه الشروط هي :

- الدفع نقداً قبل الاستلام: حيث على المشتري دفع قيمة البضاعة قبل استلامها، أي قبل شحنها.
- الدفع نقداً عند الاستلام: حيث على المشتري دفع قيمة البضاعة ولكن لا تنتقل ملكيتها إلى المشتري (إلا بدفع قيمتها، ويواجه البائع في هذه الحالة خطر خسارة مصاريف الشحن وتأخر رجوع البضاعة إذا كان الشاري غير قادر على دفع الثمن.
- آجال نقدية: وطبقاً لها يمنح البائع فترة من 07- إلى 10 أيام للمشتري ابتداءً من تاريخ الفاتورة لتمكينه من مراجعة الفاتورة وحصص البضاعة التي استلمها.
- آجال عادية: وطبقاً لها يمنح البائع للمشتري فترة زمنية من تاريخ الفاتورة لكي يقوم بالسداد، وإذا سدد خلال فترة زمنية قصيرة المدة الممنوحة فإنه يعطيه خصم نقدي، وهذه الفترة القصيرة تعتبر قيمة البضاعة خلالها قرض بدون فوائد بالنسبة للمشتري.

ب. الائتمان المصرفي

يعتبر الائتمان المصرفي شكلاً من أشكال التمويل قصيرة الأجل ويعتمد على البنوك التجارية وشركات الأموال المالية المتخصصة التي توفر الأموال على شكل ائتمان قصير الأجل للمشاريع المختلفة لسد حاجياتها من الأموال لتمويل عملياتها التجارية.¹

* مميزات الائتمان المصرفي:

يتميز بما يلي :

- سهولة الحصول عليه نظراً لقلّة المخاطر التي يتحملها المقرض في حالة القرض قصير الأجل، بعكس القروض طويلة الأجل لصعوبة التنبؤ بإمكانية السداد في الحالة الأخيرة.
- انخفاض سعر الفائدة وذلك بالمقارنة بفوائد القروض طويلة الأجل.

4. مصادر التمويل متوسطة الأجل

تتمثل مصادر التمويل متوسطة الأجل بإيداع الأنواع من القروض التي تستحق الدفع خلال فترة من 1-5 سنوات، ويمكن تقسيم مصادر التمويل المتوسطة الأجل إلى قسمين :

¹ عدنان هاشم السمراني، الإدارة المالية: منهج التحليل الشامل، الجامعة المفتوحة، الطبعة 2، 1997، ص 262.

أ. قروض مباشرة

تمثل القروض المتوسطة الأجل المباشرة نوع من القروض التي يلتزم المشروع عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القرض والفائدة المستحقة في تاريخ معين وتخضع عملية الاقتراض في هذه الحالة بشروط الدفعات ما بين المشروع وما بين المقرض وذلك فيما يتعلق بمعدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق وأسلوب السداد، وعادة تتراوح فترة الاقتراض إلى 03 أو 15 من المؤسسات المالية المختلفة كالبنوك وشركات التأمين، ويتميز هذا النوع من الاقتراض بالسرعة والمرونة.¹

ب. الاستئجار

- أنواع الاستئجار

يعرف على أنه اتفاق بين منشأتين بحيث تقوم المنشأة المستأجرة باستخدام أحد الأصول المملوكة للمنشأة بدفع مبلغ معين ووفقاً لهذا الأسلوب تستطيع المنشأة المستأجرة أن تستفيد من خدمات الأصل الذي تحتاج إليه لفترة زمنية معينة دون الحاجة لشراءه.²

أ. الاستئجار التشغيلي

يطلق على هذا النوع من الاستئجار أحياناً استئجار الخدمات ويقوم على فكرة الانتفاع من خدمات الأصل دون أن ينتهي ذلك الانتفاع بتملكه، ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من التأجير تأجير الحسابات وآلات التصوير والشركات، ومن أبرز ملامح هذا النوع من التأجير :

- يكون المؤجر مسؤولاً على صيانة وخدمة الأصل المؤجر.
- لا تكون الدفعات المتوقعة من تأجيره لمدة واحدة كافية لتغطية تكاليفه ويأمل المؤجر أن يسترد هذه التكاليف من تكرار عملية التأجير.
- تكون مدة التأجير أقل من الحياة الإنتاجية المتوقعة للأصل المؤجر، وهذا يتوقع أن يستبعد المؤجر تكاليفه خلال تحديد عقد التأجير لجهة أخرى أو من خلال بيع الأصل بعد انتهاء فترة الإيجار.

¹ جمال الدين مرسي، الإدارة المالية، مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، 1998، 319.

² محمد مفلح عمد، مقدمة الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة 01، 2006، ص

ب. الاستئجار المالي

يختلف هذا النوع من التأجير التشغيلي بما يلي :

- لا يعتبر المؤجر مسؤولاً عن خدمات الصيانة.
- عقد غير قابل للإلغاء.
- يدفع المستأجر تكلفة التأمين والضرائب.
- ينتهي هذا العقد بتملك المستأجر للأصل المؤجر، ويتم هذا النوع من الاستئجار عادة حسب الترتيب

التالي:

- تحديد المؤسسة الراغبة في الاستئجار الآلات التي تحتاج إليها.
- يناقش المستأجر ثمن البيع وشروطه مع البائع.
- تبحث المؤسسة على بنك أو شركة تأجير لتقوم بشراء الآلات من المصنع.
- يوقع البنك أو الشركة: التأجير عقد مع المؤسسة المستأجرة قبل أن يدفع ثمن الآلات للمصنع .
- يتضمن شروط عقد الإيجار قيام المستأجر بدفع أقساط الأجرة في تواريخ معينة.

ج. البيع وإعادة الاستئجار

يكون الأصل في هذه الحالة. مملوكاً للمستأجر، ثم يتم شراؤه من قبل المؤجر وإعادة تأجير نفسه إلى البائع، وهذا النوع من التأجير شائع في العقارات وبموجب هذا الترتيب يستلم (المستأجر) الثمن المدفوع له تقبل المشتري (المؤجر) حالاً، في الوقت نفسه يحتفظ البائع (المستأجر بحق استعمال الأصل المبيع).

5. مصادر التمويل طويلة الأجل

إن المؤسسات تلجأ إلى مصادر تمويل طويلة الأجل لتمويل عملية شراء التجهيزات الرأسمالية، ومصادر التمويل طويلة الأجل التي يمكن اللجوء إليها:

التمويل عن طريق قروض مصرفية طويلة الأجل: تعرف بأنها: "قروض تمنحها مؤسسات متخصصة، تتجاوز مدتها سبع سنوات، هدفها الرئيسي هو المساهمة في تغطية احتياجات المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية الكبيرة وتمويل الأصول الثابتة التي تزيد مدة اهتلاكها على سبع سنوات، مثل تجهيزات البناء، هياكل المصانع.¹

¹ لسلوم مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 190.

أنواع القروض المصرفية

تستخدم المؤسسات القروض على شكلين:¹

أ. القرض الشخصي

يرتكز هذا النوع على والأمانة والوفاء بالعهد، وتحرر بموجبه أي وثيقة فالمدين مطالب بالتسديد عندما يجل اجله إلا لأن البنك يقوم بإجراء تحريات حول الشخص الطالب للقرض، والسلوكات التي يقوم بها، ونوع النشاط الذي يمارسه وعلاقته على زبائنه.

ب. القرض الحقيقي

يرتكز هذا القرض على شخصية الفرد، بالإضافة إلى شيء مادي يقدمه كضمان حتى يحين وقت تسديد القرض، وهذا الشيء يجب أن يكون من ممتلكات المدين التي يكون مساوية في قيمتها لحجم القرض قيمة هذا الشيء تضاف إلى ثروة المدين لتكون كضمان له لدى البنك.

2. التمويل عن طريق إصدار السندات

تعريف السندات

يمثل السند صك مستند مديونية طويلة الأجل تصدره المؤسسات، تعطى لحامله الحق في الحصول على القيمة الاسمية، كما تعتبر السندات بمثابة عقد بين المؤسسة وبين حامل السند ويترتب بموجب هذا العقد حقوق والتزامات على طرفي العقد وهي:²

- حق حامل السند في معدل الفائدة دوري.
- تاريخ استحقاق الفوائد وتاريخ استحقاق قيمة السند.
- تحديد القيمة الدفترية للسند.
- أولوية أصحاب السندات في المطالبة بحقوقهم في حالات التصفية.

¹ المرجع نفسه، ص 191.

² نور الدين خبابة، الإدارة المالية، دار النشر، بيروت، لبنان، 1997، ص 498.

مزايا التمويل عن طريق السندات:

تتمثل فيما يلي:¹

- سهولة تحديد تكلفة التمويل.
- توفر للمؤسسة وفرة ضريبية.
- لا يحق لحامل السندات المشاركة في الإدارة وبالتالي تصبح مجال مرونة أوسع.
- لحملة السندات الحق في التصويت في الجمعية العمومية.

عيوب التمويل عن طريق السندات

تتمثل فيما يلي :

- تكلفة التمويل من السندات الثابتة وبالتالي تتحملها المؤسسة مهما كان وضعها المالي.
- يتم سداد قيمة السندات الاسمية وفوائدها في تاريخ محدد، مما يدفع المدير المالي إلى التخطيط النقدي لتوفير النقدية اللازمة لإعادة سداد قيمة السندات.
- توجد محددات قانونية تحد من قدرة المؤسسة على التوسع في الاقتراض عن طريق السندات، ويرجع ذلك إلى السياسة المالية الخاصة بالمؤسسة التي تحدد نسبة الديون طويلة الأجل الإجمالي رأس المال.

¹المرجع نفسه، ص 499.

المطلب الثالث: معايير إختيار التمويل في المؤسسة الاقتصادية

أولاً- المعايير الأساسية للاختيار

1- الملائمة بين طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدام: القاعدة العامة في التمويل هي أن يتم تمويل الموجودات القصيرة الأجل فهي ملائمة لتمويل الاستخدامات قصيرة الأجل.

- وإن عملية الملائمة بين طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدامات تعتبر عملية جد ضرورية لإيجاد ارتباط بين التدفقات النقدية المتوقعة الحصول عليها من الأصول المملوكة وتسديد الالتزامات الناشئة عن اقتناء هذه الأصول.

- ومبدأ الملائمة يقضي أيضا بتمويل احتياجات المؤسسة القصيرة الأجل من مصدر قصير الأجل لأن تمويلها من مصدر طويل الأجل يتعارض وهدف الربحية لأنه لا يكون بمستطاع المؤسسة إعادة الأموال للمقترضين عند انتهاء الموسم وتوافر الفوائض النقدية لديها إذا كان التمويل عن مصدر طويل الأجل وإما بسبب الحاجة إليها في الموسم القادم أو لوجود غرامات على التسديد المبكر في حين يكون الأمر عكس ذلك في حال التمويل من مصدر قصير الأجل إذ يصفى الدين بانتهاء الدورة التجارية وتحويل المؤسسة لموجوداتها من البضائع والديون إلى نقد وبذلك ينخفض مقدار ما تدفعه المؤسسة من فوائد على قروضها.

2- المرونة والمردودية المالية:

أ. المرونة: تعني المردودية قدرة المؤسسة على زيادة أو تخفيض الأموال المقترضة وذلك تبعاً للتغيرات في الحاجة إلى الأموال، كما أنها تعني أيضا تعدد الخيارات المستقبلية المتاحة أمام المؤسسة خاصة إذا ما تعددت مصادر التمويل المتاحة أمامها.

كما أن توافر المرونة في المؤسسة يتيح لهاته الأخيرة أمورا عديدة أهمها: ¹

- إمكانية الخيار والمفاضلة بين بدائل عديدة عندما تكون المؤسسة بحاجة إلى أموال تساعد في توسيع نشاطها.

- إمكانية استخدام الأموال المتاحة عند الحاجة إليها.

¹ مفلح عقل: مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2000.

- زيادة قدرة المؤسسة على المساومة مع مصادر التمويل المختلفة.

- وتحتاج المؤسسة للمرونة عند التوسع كما عند الانكماش، فإذا رغبت في التخلص من بعض الأصول واستعمال حصيلتها بتخفيض التزاماتها فإن الأموال المقترضة تحقق لها هذه الميزة عندما يحين استحقاقها وتتحقق لها الميزة بشكل أفضل إذا كان هناك شروط يعطيها حق الدفع المسبق أو استدعاء للسندات مثلا قبل موعد استحقاقها.

ب- **المردودية المالية:** هي المردودية من وجهة نظر الموارد المالية، بمثابة الممثل للمردودية العامة للمؤسسة وهي تقدم بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100.$$

وهي تعني نسبة المردودية المالية أي نصيب كل مئة دينار مستثمرة من الأموال الخاصة لأصحاب المؤسسة من أرباح صافية حققتها مؤسستهم.¹

ومن المعلوم أن الكثير من المؤسسات تضع كهدف عام لتحقيق الحد الأقصى من الأرباح عن طريق الأسهم والتي تؤدي إلى تحقيق حد أقصى من مردودية بين الديون المالية والأموال الخاصة تبعاً للمردودية الاقتصادية وهي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من طرف المؤسسة لممارسة النشاط والتي يصطلح عليها تسمية الوسائل الاقتصادية أي الموجودات حسب التعبير المحلي.

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100.$$

وتعني نتيجة الدورة في هذه النسبة درجة فعالية الوسائل المستعملة من طرف المؤسسة أي ما تحققه كل مائة دينار مستعملة ضمن الموجودات من أرباح صافية أكبر من معدل التكلفة للديون المالية،

¹ الأرقم عبد الحفيظ: التحليل المالي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية 1999، ص37.

وبالتالي فإن أثر رفع رأس المال يلعب دورا إيجابيا ونتيجة لهذا فإن المؤسسة تفضل أن تختار الاقتراض بدلا من الزيادة في رأس مالها الخاص.

- أما إذا كانت نسبة المردودية الاقتصادية أقل من معدل تكلفة الديون المالية فإن أثر رفع رأس المال يلعب دورا سلبيا وفي هذه الحالة على المؤسسة أن تكف من الاقتراض.

- إذن يمكننا القول بأن أثر الرفع المالي يقيس الأثر الإيجابي أو السلبي لمديونية المؤسسة على مردوديتها بحيث تستطيع المؤسسة تحسين مردوديتها المالية باللجوء على المديونية شريطة أن يكون معدل فائدة الديون أقل من معدل مردوديتها الاقتصادية.

3- الخطر وتكلفة الموارد المالية:

أ. الخطر: ينظر للخطر في مجال العوامل المحددة للتمويل من منظورين هما:

- **خطر التشغيل:** يتعلق خطر التشغيل بطبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة والظروف الاقتصادية التي تعمل فيها ويتوجب على المؤسسة أن تعتمد على المزيد من رأس المال في الحالات التي تكون فيها مخاطر التشغيل مرتفعة وهذا بدلا من الاعتماد على الاقتراض لأن عدم انتظام النشاط سيؤثر في قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقد تتعرض للإفلاس إذا ما كانت أعباء وخدمة الدين أكبر من قدرتها.

- **خطر التمويل:** ينتج خطر التمويل عن زيادة الاعتماد على الاقتراض في تمويل عمليات المؤسسة ويؤدي مثل هذا الاعتماد المتزايد إلى زيادة أعباء خدمة الدين وقد تتعرض المؤسسة للفشل وذلك في حالة عجزها عن خدمة دينها وعندما تواجه المؤسسة هذا الفشل فإن ذلك سوف يهدد مصالح المالكين أكثر من غيرهم لأنهم آخر من يستوفي حقه عند القيام بعملية التصفية للمؤسسة.

ب- **التكلفة:** تستعمل التكلفة خاصة للحكم بين موردين من نفس الطبيعة (مثل الخيار بين نوعين من القروض) لأننا لا نستطيع الحكم على تكلفة الموردين ليسوا من نفس الطبيعة ومبدأها العام هو أنه لتحديد تكلفة أي مورد من موارد التمويل يجب مقارنة رأس المال الموضوع تحت تصرف المؤسسة ومجموع المبالغ التي يجب عليها إيداعها في المقابل مع الأخذ بعين الاعتبار اقتصاديات الضرائب التي يمكن أن تتحقق كما يمكن القول أن تكلفة رأس المال هي تكلفة الحصول على مجمل رأس المال الذي توظفه المؤسسة لإنتاج سلعة أو خدمة وهي التكلفة المعبر عنها بسعر الفائدة.

- أما العائد من رأس المال فيتمثل في الأرباح وذلك بتقدير متوسط رأس المال الموظف ليعطي نسبة مئوية هي عادة ما تسمى النسبة الأولية وتحسب كالتالي:

$$\text{متوسط رأس المال الموظف} = \frac{\text{الربح}}{\text{رأس المال}} \times 100.$$

ومن الضروري أن يكون العائد على رأس المال الموظف في المؤسسة كافيا على المدى الطويل لضمان ربح مغري للمساهمين، سد متطلبات التوسع العادي للمؤسسة وجذب رأس مال جديد إذا ما اقتضى الأمر الإبقاء على ثقة الدائنين للمؤسسة والعاملين فيها.

ثانيا- المعايير الأخرى للاختيار

1- السيطرة الإدارية وحجم المؤسسة

أ. الإدارة والسيطرة: ومعنى ذلك بقاء سيطرة المالكين الحاليين على المؤسسة وهي من العوامل التي تلعب دورا بارزا في تخطيط مصادر الأموال ولهذا السبب كثيرا ما نجد المالكين والمسيطرين يفضلون التمويل عن طريق الاقتراض وإصدار الأسهم الممتازة بدلا من إصدار أسهم عادية لأن الدائنين العاديين الممتازين كلهم لا يهددون مثل هذه السيطرة بصورة مباشرة لأنهم لا يملكون الحق في الإدارة والتصويت.

ب. حجم المؤسسة: يعتبر حجم المؤسسة عاملا له الدخل في قدرتها على التوسع في الاقتراض فالمؤسسات ذات المصادر المالية الكبيرة وذات الحجم الواسع غالبا ما تتمتع بثقة مصادر التمويل أكثر من الثقة التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة.

2- طرق تحصيل القروض والتكيف مع طرق التسديد

أ. طرق التحصيل على القروض: هناك بعض القروض تتطلب طريقة جد معقدة ومدة طويلة للحصول عليها ولهذا فإذا كانت المؤسسة في حاجة إلى أموال لتتغتم، بسرعة الفرصة المتاحة أمامها وعدم تفويت هذه الفرصة للاستثمار عليها أن تختار طريقة من طرق التمويل التي تكون سهلة التوفر.

ب. التكيف مع طرق التسديد: عندما تتوقع المؤسسة صعوبات في الخزينة فإن عليها قبل إصدار قرار الاقتراض أن تدرس كيفية تسديد هذا القرض، فالقرض الذي يحمل فترة إهمال لمدة عامين مثلا يكون أحسن من القرض الذي لا يحمل مدة إهمال وهذا بغض النظر عن كون تكلفة القرض الثاني أقل من

تكلفة القرض الأول في حين أن بعض طرق التسديد تكون أحسن من غيرها وتعطي للمؤسسة منفعة لتبرير الخيار.

3- الضمانات

تتطلب بعض مصادر التمويل الخارجية للمؤسسة (الاقتراض مثلا) ضمانات لا تقدم البنوك أو المؤسسات المالية المتخصصة قروض بموجب ضمانات للحصول عليها من المقرض وإنما يكون لذلك لنفادي مخاطر عدم التسديد وهذا من خلال الدراسة التحليلية لكل جوانب نشاط المقرض والضمانات لا تكون دائما كافية لتغطية المخاطر وذلك لصعوبة التنبؤ بأوضاع المؤسسة في المستقبل ومراعاة جميع الشروط المتعلقة بمنح القرض.

والمؤسسة تسعى دوما للاقتراض من المصدر الذي يطلب ضمانات معقولة لا تمس بمركز المؤسسة وهذا لأن بعض الضمانات تكون بمثابة حجز أو قيد أمام المؤسسة لا يمكنها من الاستثمار بالشكل الأمثل ومن بين الأشكال المختلفة لضمانات ما يلي:

أ. **ضمانات شخصية:** الضمانات الشخصية هي كل الالتزامات من الغير اتجاه الدائن في حالة ما إذا كان المدين لا يفي بالتزاماته كذلك يمكن أن تكون الضمانات الشخصية متمثلة في سمعة العميل أو مدى إمكانية تسديده للقروض من أمواله الخاصة والضمان الشخصي يعمل فقط في حالة وجود تعاملات سابقة عديدة مع الجهة المقدمة للقرض.

ب. **ضمانات عينية:** الضمانات العينية عبارة عن ضمانات ملموسة سواء كانت منقولا أو عقارا مرهونا فإنه يعتبر ضمانا حقيقيا يقبله البنك مقابل تقديم قرض معين مع العلم أن عملية الرهن تخول لصاحبها مصادرة محل الرهن أو بيعه في حالة عدم تسديد الدين في وقته المحدد.

كما لا تمثل الضمانات الأمن التام ضد المخاطر المختلفة في تصفية الأصول أو التصفية القانونية لمؤسسة ما ويمكن أن تلغى الضمانات التي اعتمد عليها البنك عن طريق أطراف أولية وعليه وجب على البنك أن يأخذ بعين الاعتبار الأطراف الأخرى من خلال معرفة مديني المؤسسة أو المؤسسات المدينة وترتيبهم حسب الأولوية وكذا معرفة الدائنين الأولين، عددهم، إمكانية زيادتهم وميدان زيادتهم سواء في ميدان الأصول الثابتة أو الأصول المتداولة.

كما توجد معايير أخرى تعتمد عليها المؤسسة للمفاضلة بين مصادر التمويل المتاحة أمامها مثل:

- حجم المؤسسة.
- الظروف الاقتصادية.
- التصنيف الائتماني للمؤسسة.
- نمط التدفق النقدي.
- طاقة الاقتراض لمؤسسة.
- توقيت الدخول إلى السوق للحصول على أموال.

خلاصة

كخلاصة لهذا الفصل فإن المؤسسة توقع ضمن الاقتصاد كنوانة أساسية فيه، ويؤثر بشتى الطرق والعوامل في الاقتصاد ككل، ويعتبر التمويل عنصرا حيويا وضروريا لاستمرار نشاط المؤسسة وتحقيق نموها وبرامجها الاستثمارية وأهدافها المسطرة، حيث يمثل الأعمال التي يقوم بها الأفراد والشركات من أجل توفير الأموال اللازمة سواء من مصادر داخلية أو خارجية.

بالنسبة للتمويل الداخلي الذي يمنحها الاستقلالية عن الأطراف الخارجية، بحيث تحاول تحريك الموارد الداخلية التي يحوزها، ولكن هذا النوع من التمويل يعتبر غير كافي لتلبية حاجيات المؤسسة إذ تلجأ إلى مصادر خارجية تتمثل في مصادر تمويل قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، بحيث تمنحها من استغلال مختلف الفرص الاستثمارية لزيادة نشاطها والتوسع أكثر فأكثر وكل مصدر تمويل ينجم عنه تكلفة حيث تعتبر عنصر هام وأساسيا في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستثماري.



الفصل الثاني

دراسة تطبيقية لطرق التمويل في
المركب الصناعي التجاري حضنه المسيلة

تمهيد

مواكبة للتطورات الحاصلة في مختلف الميادين العلمية والاقتصادية والتكنولوجية لجأت معظم المؤسسات إلى القيام بعملية المراجعة لسياساتها وأهدافها ونشاطاتها المتعلقة بالتدريب في إطار ضمان تطوير وتنمية الموارد البشرية، وكذلك تمكين العمال من اكتشاف المعارف والمعلومات والاتجاهات والمهارات التي تتطلبها أعمالهم.

وكنموذج من المؤسسات التي انتهجت هذه السياسة المتعلقة بالتدريب، اخترنا المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة لمناقشة التدريب بها.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى التعريف بميدان التربص بداية بنشأة المؤسسة الأم وصولاً إلى تعريف عام للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة وأهدافها والهيكل التنظيمي لها، ومن ثم سنتطرق إلى الجانب العملي والذي يتمثل في قياس تكلفة التمويل في المؤسسات الاقتصادية محاولين فيها إسقاط الجانب النظري على التطبيقي.

المبحث الأول: التعريف بميدان التربص

المطلب الأول: تعريف عام للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

أولاً: لمحة تاريخية للمركب

يقع المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة على بعد 02 كلم من وسط المدينة على جهة الجانب الشرقي على الطريق الرابط بين برج بوعرييج والمسيلة (حي 270 مسكن) بدأ بناؤها سنة 1980 م حيث تم تشغيلها أول مرة سنة 1982 م.

وقد حولت وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة في شكل مساهمة المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة وهذا في 02 أكتوبر 1997 م على مساحة 30.775 متر مربع منها 12.555 متر مربع مغطاة، وقد بلغ رقم أعمالها لسنة 2010 مبلغ 1.449.460.000 دج كما أصبح عدد عمالها 159 عامل وهذا في 31/12/2010، وتنقسم هذه الوحدة إلى قسمين قسم قديم وقسم جديد. 159 عامل وهذا في 31/12/2010، وتنقسم هذه الوحدة إلى قسمين قسم قديم وقسم جديد.

ثانياً: ممتلكات المركب

تمتلك الشركة التابعة للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة مسمدتين ومطحنة واحدة علماً أن:

القسم الأول: ويتكون من مسمدة ومطحنة واحدة حيث تم إنجازها من طرف الشركة السويسرية "BUHLER" وتاريخ بداية الاستغلال لها سنة 1981 م وقدرتها الإنتاجية 2000 قنطار يومياً، وتكلفة إنجازها الإجمالية 220.915.480,55 دج.

وارتفعت القدرة الإنتاجية إلى 3000 قنطار يومياً سنة 1999 م، وقدرت تكلفة رفع القدرة الإنتاجية 242.202.253,51 دج.

القسم الثاني: يتمثل في مسمدة جديدة وقد تم إنجازها من طرف الشركة الإيطالية "GOFETTE" وتاريخ بداية استغلالها سنة 1993 م وتبلغ طاقتها الإنتاجية 4000 قنطار يومياً بتكلفة إنجاز إجمالية قدرها 563.986.101,84 دج.

1/- قدرات المركب:

البطاقة الفنية للشركة التابعة:

- قدرة الطحن 5.500 قنطار يوميا من القمح الصلب و 500. أمن القمح اللين.
 - قدرة الانتاج 3.630 قنطار يوميا من السميد (سميد ممتاز ب: 64% نسبة الاستخلاص)، و 080. 1 قنطار يوميا من الدقيق (دقيق خبز ب: 72% نسبة استخلاص).
 - قدرة تخزين 125.000 قنطار (قمح صلب 62.500 قنطار - قمح لين 62.500 قنطار).
 - طاقة الحمولة للمواد الأولية، حيث أن عدد الوحدات 19 وحدة والحمولة المقيدة 330 طن.
 - أما المنتجات بمختلف أنواعها حسب إحصائيات سنة 2009 فهي كالآتي:
- السميد 199.283 قنطار، الدقيق 209.629 قنطار بقايا الطحن 189.004 قنطار، العجائن الغذائية 531 قنطار .

رقم الأعمال المنجز خلال سنة 2009 = 1.256.752.274.58 دج

2/- وظائف المركب:

- الوظيفة الإدارية: وهي وظيفة غير منتجة ولكنها ضرورية ولها من الأدوار ما يلي:
- ضمان التسيير الإداري (سير الملفات والاتصالات، التوجيه..... إلخ)؛
 - ضمان التسيير المالي والمحاسبي المالية التسجيلات، التقييم..... إلخ)؛
 - ضمان النشاط المصالح التقنية والإنتاجية (الدراسات، التموين، صيانة التجهيزات الإنتاج، تسيير الملفات التقنية..... إلخ).

الوظيفة الإنتاجية تتمثل في الأدوار التالية :

- تسجيل طلبات الزبائن وتحقيقها ؛
- بيع المنتجات التامة المتمثلة في السميد والفريزة والمنتجات الثانوية المتمثلة في النخالة والكسكسي

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

الهيكل التنظيمي للمركب ما هو إلا وسيلة للإعلام يسهل على المستخدمين معرفة تقنيات تقسيم العمل والتركييب السامي الإداري من حيث تباين دوائر ومصالح الوحدة وسنعرض أهم دوائر هذه الشركة وخصائصها والجدير بالذكر أن الهيكل التنظيمي للمركب عرف بعض التغييرات وهذا ما جاء فيه:

أولاً: المديرية العامة

يشرف على تسييرها مدير وحدة له صلاحيات نسبية للمدير مهمته الأساسية هي التنسيق بين مختلف مصالح المركب ولهذا تركز له عدة مهام أهمها:

- الاتصال بكل السلطات المعنية بنشاط المؤسسة؛
 - يعتبر الواجهة الأولى للوحدة؛
 - التنسيق بين الوحدة ومثيلاتها من نفس القطاع؛
 - يقوم بالربط بين جميع الدوائر؛
 - يقوم المدير العام يومياً بإعلام الرئيس المدير العام للشركة الأم.
- وتنقسم إلى عدة أقسام هي:

1- التقييم والاتصال:

وهي تابعة للمديرية العامة المكلفة بتسجيل البريد الصادر والوارد طبع المراسلات الصادرة عن طريق المديرية العامة.

2- الوقاية والأمن:

ومهمتها حماية الشركة داخليا وكذا الوقاية الخاصة من ناحية الحرائق والسرقة وحركة مختلف وسائل النقل في الوحدة وحمايتها من كل الأخطار.

3- الاستشارة القانونية:

حيث يقوم المدير العام باستشارته أو مناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة وذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني وهو محامي لدى المركب وهو المكلف بالمنازعات التي تدخل فيها المؤسسة سواء كانت بين الشركة ومورديها أو زبائنها أو داخل الوحدة.

4- ضمان النوعية:

نظرا لسعي المركب للحصول على درجات ISO فإنها تولي جانبا كبيرا من الاهتمام بهذا الجانب وذلك بالتنسيق مع خبراء أجانب فهي تهتم بنوعية الإنتاج وفقا للمعايير المحددة دوليا سواء كانت هذه المعايير قانونية متمثلة في الكمية والتغليف أو معايير إنتاجية متمثلة في الجودة ومقدار المنافسة.

5- المراجعة:

يعمل لصالح المركب ويتمثل في مراقبة داخلية بين لكل المصالح والمديريات وكذلك يعمل على التوجيه بالإضافة إلى إعطاء تقارير للرئيس المدير العام حول أعماله.

6- نوعية المنتجات والمواد الأولية:

هذه المصلحة تهتم بمراقبة النوعية وذلك بالرسالة المخبرية للمواد الأولية ومدى صلاحيتها وجودتها ومطابقتها للمعايير كل هذا قبل عملية الطحن أما بعد عملية الطحن فهي تهتم بالمنتج ذاته ومدى جودته.

ثانيا: مديرية الاستغلال

تتمثل مهمة مدير الاستغلال في تزويد المدير العام بكل المعلومات الخاصة بالاستغلال وتنقسم الدوائر إلى أربعة مصالح وهي:

1- مصلحة التموين:

وهذه المصلحة خاصة بدخول المواد واللوازم الخاصة بالعملية وتنقسم إلى فرعين هما:

- فرع التغيير وشراء الحبوب: ومهمته شراء الحبوب وتغيير النوعية.

• فرع المشتريات: وهذا الفرع خاص بتسجيل كل عمليات الشراء.

2-/- مصلحة الصيانة:

ويشغلها رئيس المصلحة ومهمته إصلاح العطل بآلات الإنتاج وتشغيل هذه الأجهزة 24/سا/24سا وتتفرع هذه المصلحة إلى:

2-1/- فرع الالكتروميكانيك: ومهمته صيانة التجهيزات الكهربائية كالثلاجات.

2-2/- فرع الميكانيك العام: وهو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحنة والشاحنات.

3-/- مصلحة الإنتاج:

مهمتها مختصة بالعملية الإنتاجية الكاملة أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كمادة مصنعة مروراً بكل دورات العملية الإنتاجية وتهتم برسم وتنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج والعمل على احترام كل مراحل الإنتاج وطرق تنفيذها محددة علمياً.

4-/- مصلحة تسيير المخزونات:

تتكفل بتخزين المواد الأولية والمنتجات ودورها الرئيسي هو تسجيل حركة المخزون والقيام بعملية الجرد الشهرية والسنوية وتتفرع إلى ثلاثة فروع متمثلة في:

- فرع الاستقبال وتخزين الحبوب؛

- فرع تسيير مخزونات الأكياس؛

- فرع تسيير قطع الغيار والتجهيزات.

ثالثاً: مديرية الإدارة المالية

ومهمتها خاصة بشؤون الإدارة والعمليات المالية والتنسيق بين مصالحها والمتمثلة في:

1-/- مصلحة المحاسبة والمالية :

تعتبر من أهم النشاطات حيث أن لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى ويقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع المبيعات؛
- فرع تسيير المخزون؛
- فرع تسيير التثبيتات؛
- الصندوق؛
- الجباية؛
- فرع التسيير المحاسبي للأجور.

2- مصلحة الموارد البشرية:

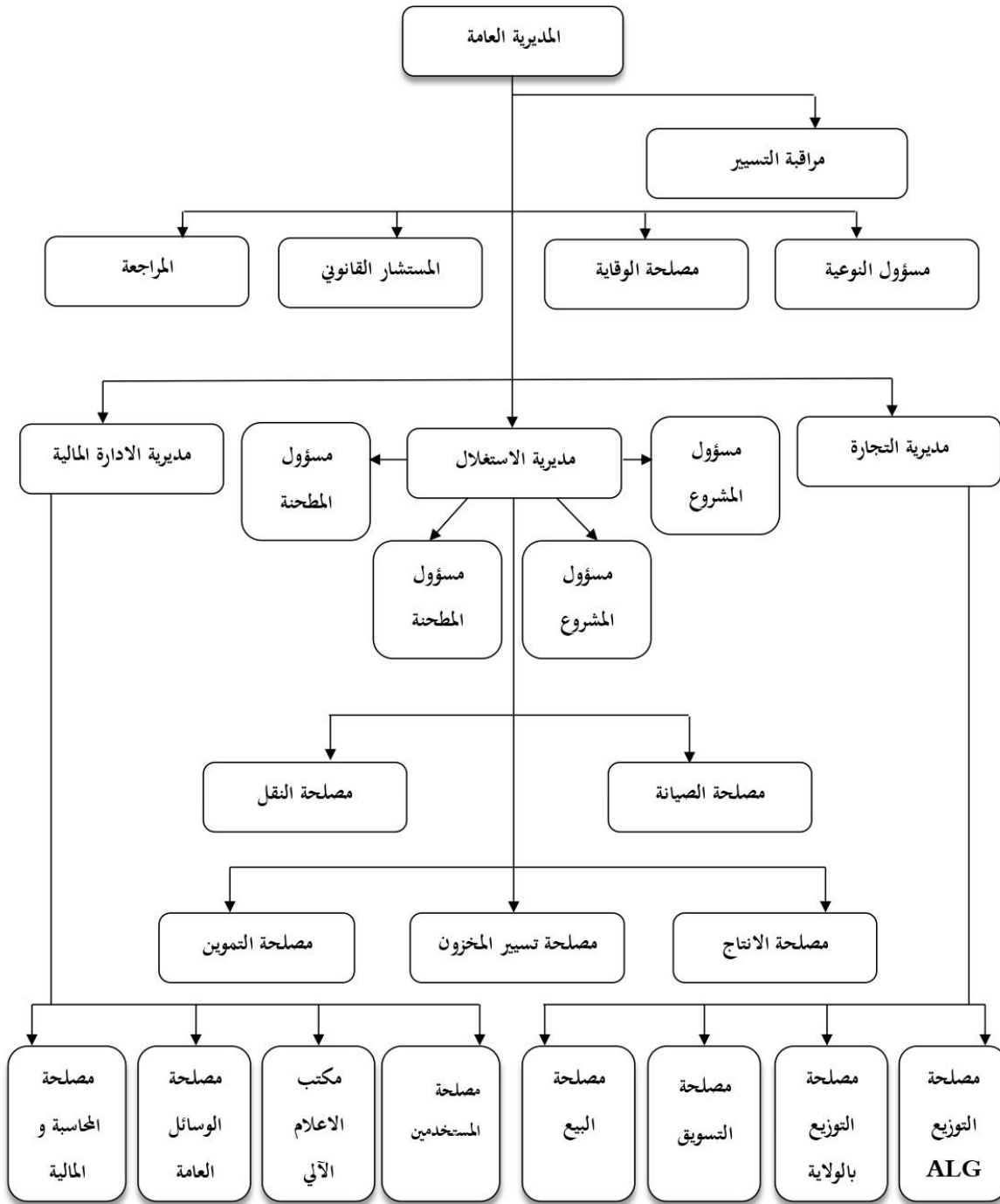
لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بالشؤون الإدارية للعمال وكيفية تنظيم الموارد البشرية داخل الوحدة بكيفية تتماشى مع متطلبات العمل من أجل تكييف الوسط العمالي وذلك لإعطاء أكبر كفاءة، تنفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع تسيير المستخدمين؛
- فرع الخدمات الاجتماعية.

3 - مصلحة الوسائل العامة: ومن مهامها:

- متابعة جميع الأشغال والترميمات التابعة للوحدة؛
- المتابعة الميدانية للاستثمارات.
- مكتب الإعلام الآلي: ويعمل هذا المكتب بكل ما يتعلق بوسائل الإعلام الآلي ومتطلباته.
- والشكل الموالي يوضح هذه المديریات بمختلف مصالحها.

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة



المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة

المطلب الثالث: أهداف المركب وآفاقه المستقبلية

- تنشط المركب الصناعي التجاري الحضنة في بيئة تسودها منافسة قوية وشديدة من بين 24 منافس لها داخل تراب الولاية ولهذا فإن المركب يسعى إلى تحقيق أهداف وآفاق مستقبلية أهمها:
- تعظم الربح الناتج عن الفرق بين سعر البيع والتكلفة النهائية ؛
 - زيادة الإنتاجية عن طريق الاستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج وتحسين نوعيته ؛
 - محاولة تقديم سلع ذات جودة عالية ؛
 - التسيير الأحسن للموارد البشرية في المركب ؛
 - تمويل السوق المحلية بالمنتجات الوطنية ؛
 - سد حاجيات المستهلك بمادتي السميد والفرينة ؛
 - المساهمة في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني؛
 - خلق جو تنافسي على مستوى الوحدة ؛
 - الطموح إلى خلق جو تنافسي خارجي لزيادة كمية الإنتاج وتسويقه ؛
 - محاولة كسب رضا الزبائن والحصول على ولائهم بأقل تكلفة وبجودة عالية ؛
 - محاولة القضاء على المشاكل السائدة داخل المركب مثلا: مشاكل الإنتاج، التوزيع والاتصال ... الخ ؛
 - الحصول على أفضل نقاط بيع داخل الولاية وخارجها.

المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنه

من خلال ما قدم لنا من وثائق سوف نعمل جاهدا إلى دراسة الوضعية المالية للمصنع عن طريق حساب مؤشرات التوازن المالي والتعليق عليها، وهذا ما يدعى بالتحليل الساكن ويكون لفترة معينة، والتحليل الحركي وهو الذي يقوم على مقارنة إما مع الأنشطة المتشابهة أو الفترات السابقة وهو عبارة عن نسبة محددة تؤدي إلى فهم المؤشر وتعطي تفسير معين.

المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية (2019-2020)

تقوم مؤسسة مطاحن الحضنه بإعداد الميزانية المحاسبية مثلها مثل باقي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وذلك حسب النظام المحاسبي والمالي وطبيعة نشاطها وذلك كما هو مبين في الملاحق رقم الميزانية المحاسبية للمؤسسة (2019-2020)

فالميزانية تتكون من جانبين أساسيين هما: الأصول والخصوم، فالأصول تمثل استخدامات الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة، أما الخصوم فتتمثل الموارد المالية التي هي تحت تصرف المؤسسة.

1- جانب الأصول لميزانية المؤسسة: الجدول التالي يظهر ميزانية للمركب الصناعي التجاري الحضنه بالمسيلة "جانب الأصول"

الجدول رقم (01): ميزانية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة "جانب الأصول"
للفترة (2020-2019)

2020	2019	البيان
	-	أصول غير متداولة
-	-	تثبيتات غير عينية
1891263206,05	1914280019,89	تثبيتات عينية
255898153,36	255898153,36	الاراضي
856404069,47	871709150,15	المباني
682988554,14	727095307,54	المنشآت التقنية
-	-	المعدات و الادوات الصناعية
-	-	تثبيتات عينية اخرى
95972429,08	59577408,84	تثبيتات في شكل امتيازات
18800,00	18800,00	التثبيتات الجاري انجازها
-	-	تثبيتات مالية
-	-	سندات الفروع المنتسبة
-	-	المساهمات والديون الدائنة الأخرى
18800,00	18800,00	السندات المثبتة الأخرى
13046217,94	11693724,86	القروض والأصول المالية الغير جارية الأخرى
-	-	الضرائب المؤجلة على الأصول
1904328223,99	1925992544,75	مجموع الأصول غير المتداولة

الفصل الثاني — دراسة تطبيقية لطرق التمويل في المركب الصناعي التجاري حضنه المسيلة

		أصول متداولة
241191919,40	183693935,83	منتجات قيد التنفيذ
124390565,00	105935417,00	المواد الأولية واللوازم
-	-	التموينات الأخرى
21628233,09	6087751,70	المخزونات من المنتجات
95173121,31	71670767,13	مخزونات أخرى
-	-	ديون واستخدامات مماثلة
-	-	ديون على الضرائب الزراعية
-	-	ديون ضمن المجموعة
28130065,58	61304968,49	الزبائن
12869355,95	14579752,70	مدينون آخرون
8434249,59	1425040,00	ضرائب وما يماثلها
-	-	ديون أخرى واستخدامات مماثلة
790005723,12	1087445094,92	الموجودات وما يماثلها
-	-	التوظيفات والأصول المالية الجارية الأخرى
790005723,12	1087445094,92	الخزينة
1080631313,64	1348448791,94	مجموع الأصول المتداولة
2984959537,63	3298029304,51	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على التقارير المالية.

الفصل الثاني — دراسة تطبيقية لطرق التمويل في المركب الصناعي التجاري حضنه المسيلة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصول الميزانية عرفت انخفاض بنسبة 9.50 % بالمقارنة مع السنة الماضية وهذا راجع للانخفاض الملحوظ في معظم عناصر تركيبة الأصول للمؤسسة فمثلا بلغت نسبة الانخفاض في الخزينة بنسبة 27.35 % مقارنة بالسنة الماضية.

2- جانب الخصوم لميزانية المؤسسة: الجدول التالي يظهر ميزانية مطاحن الحضنة من جانب الخصوم" للفترة (2020-2019) .

الجدول رقم (02): ميزانية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة "جانب الخصوم" للفترة (2020-2019)

2020	2019	البيان
		الأموال الخاصة
-	-	رأس المال صادر
-	-	رأس المال غير مستعان به
-	-	علاوات واحتياطات
-	-	فارق إعادة التقييم
353477806,88	288088495,05	النتيجة الصافية
-	-	تسوية نتيجة تغيير الطريقة/ تصحيح الأخطاء
2246305525,35	1889358864,61	أموال خاصة أخرى
2599783332,23	2177447359,66	مجموع الأموال الخاصة
		الخصوم غير متداولة
-	-	إعانات التجهيز
-	-	سندات الخزينة
-	-	إقتراضات أخرى وديون مماثلة
-	365773383,94	الديون المرتبطة بالمساهمات
-	-	ديون أخرى غير جارية

الفصل الثاني — دراسة تطبيقية لطرق التمويل في المركب الصناعي التجاري حضنه المسيلة

-	-	منتجات أخرى وأعباء مؤجلة
-	-	المؤونات للمعاشات والالتزامات المماثلة
56064904,11	49144821,92	المؤونات للأعباء- (الضرائب/ تجديد التثبيتات) الجاري إنجازها
-	-	المؤونات الأخرى للأعباء
-	-	المؤونات والمنتجات
8663881,00	5095636,77	الضرائب المؤجلة على الخصوم
64728785,11	411013842.63	مجموع الخصوم غير المتداولة
-	-	الخصوم المتداولة
-	-	سندات الخزينة
-	-	ديون على الضرائب الزراعية
-	365622365,54	ديون ضمن المجموعة
-	-	موردو المواد الأولية
13478083,49	10249995,83	موردون آخرون والحسابات الملحقة
12596,00	337398,77	الضرائب
306956740,80	309770374,26	ديون أخرى جارية
	-	خزينة الخصوم
320447420,29	685980134,40	مجموع الخصوم المتداولة
2984959537,63	3274441336,69	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على التقارير المالية والملحق رقم (02).

الفصل الثاني — دراسة تطبيقية لطرق التمويل في المركب الصناعي التجاري حضنه المسيلة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن خصوم المؤسسة في سنة 2020 عرفت انخفاض 8.85 % مقارنة بالسنة الماضية، وهذا راجع إلى الانخفاض في مجموع الديون وبالأخص الديون الأخرى الجارية حيث بلغت نسبة الانخفاض ب 0.90 % بالمقارنة مع سنة 2019.

المطلب الثاني: اعداد الميزانيات المالية المختصرة (2020-2019)

الجدول رقم (03): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة

جانب الأصول فترة (2020-2019)

2020	2019	البيان
المبالغ	المبالغ	
1904328223,99	1925992544,75	الأصول الثابتة
1904328223,99	1925992544,75	مجموع الأصول الثابتة
		أصول متداولة
241191919,40	183693935,83	قيم الاستغلال
49433671,12	77309761,19	قيم قابلة للتحقق
790005723,12	1087445094,92	قيم جاهزة
1080631313,64	1348448791,94	مجموعة الأصول المتداولة
2984959537,63	3274441336,69	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على التقارير الميزانية المحاسبية.

الجدول رقم (04): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة

جانب الخصوم فترة (2019-2020)

2020	2019	البيان
المبالغ	المبالغ	
-	-	الأموال الدائمة
2599783332,23	2177447359,66	الأموال الخاصة
64728785,11	411013842,63	ديون طويلة الأجل
26062562117,34	2588461202,29	مجموع الأموال الدائمة
320447420,29	685980134,40	ديون قصيرة الأجل
2984959537,63	3274441336,69	مجموع الخصوم

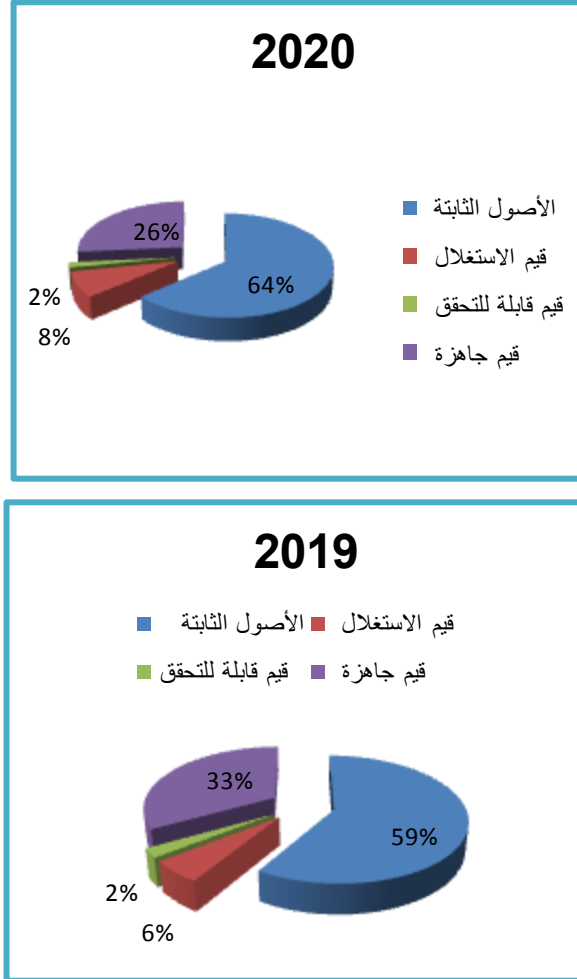
المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على التقارير الميزانية المحاسبية.

من أجل جعل قراءة معطيات الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة أكثر وضوحا وسهولة

نقوم بتمثيلها بيانيا بالاعتماد على طريقة الدوائر النسبية كما يلي:

الشكل رقم (04): التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة (م.ح)

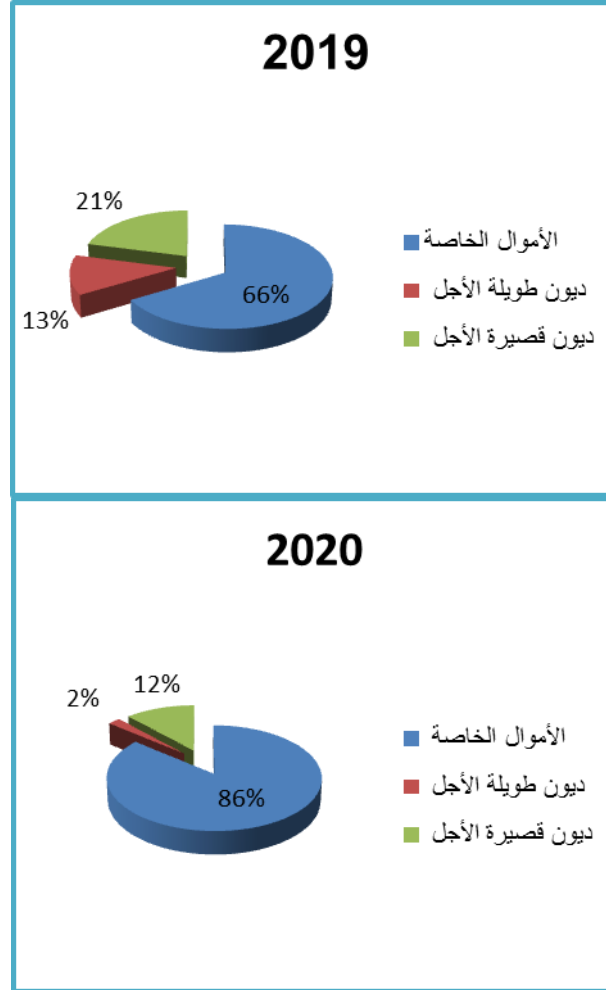
جانب الأصول خلال الفترة (2019-2020)



من خلال الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة 2019 - 2020 والتمثيل البياني لتركيبية أصولها، نلاحظ أن الأصول الثابتة للمؤسسة قد زادت سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بنسبة 5% أما من جانب الأصول المتداولة فنلاحظ أن قيم الاستغلال سجلت تراجعاً في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 وهذا ما يدل على أن المؤسسة شهدت تحسناً في تصريف مخزونها، ونلاحظ أيضاً انخفاض طفيف في القيم الجاهزة سنة 2020 مقارنة مع سنة 2019 وهذا ما يدل على أن المؤسسة استثمرت بهدف توسعة نشاطها، ونلاحظ أيضاً أن القيم القابلة للتحقق سجلت ثباتاً خلال السنتين - 2020 2019 بنسبة 2% .

الشكل رقم (05): التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة (م.ح)

جانب الخصوم خلال الفترة (2019-2020)



من خلال الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة 2019-2020 والتمثيل البياني لتركيبه خصومها، يلاحظ أن اتجاه تغير الأموال الخاصة خلال الفترة المدروسة في تزايد مستمر فهي تمثل وزن نسبي كبير من إجمالي الخصوم، إذ سجلت أعلى نسبة لها سنة 2019 بـ 86 % من إجمالي الخصوم، أما الديون قصيرة الأجل فتبعت سلوكا معاكسا للأموال الخاصة حيث استمر انخفاض وزنها النسبي ليصل إلى 12 % سنة 2020 بعدما كان سنة 2019 بـ 21 % وأما الديون طويلة الأجل فيلاحظ أن هناك تغير نسبي إذ انخفضت في سنة 2020 بـ 11 % بعدما كانت سنة 2019 تقدر بـ 13 % .

المطلب الثالث: حساب التوازن المالي باستخدام النسب المالية وتحليلها

أولاً: حساب التوازن المالي باستخدام النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أقدم وأهم وسائل التحليل المستخدمة في دراسة المركز المالي والائتماني للمؤسسة والحكم على نتائج أعمالها، إذ تعرف النسب المالية على أنها العلاقة بين قيمتين متناسقتين متمثلة في أحد الكتل الكبرى المكونة للميزانية المالي، كما يمكن حساب النسب من خلال معطيات محسوبة كرأس المال العامل والقيمة المضافة والناتج الخام للاستغلال (النتيجة الإجمالية).

1. رأس المال العامل

يعرف رأس المال العامل على أنه المؤشر لتوازن المالي على المدى المتوسط وهو عبارة عن نقطة عبور من المشكل المالي على المدى الطويل إلى المدى القصير، حيث يعتبر أهم مؤشر من مؤشرات التوازن المالي ومثل مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة في الأجل الطويل وتغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل، بحيث يطلق عليه هامش الأمان وذلك لتغطية جزء من الأصول الثابتة لديون قصيرة الأجل، وبحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}$$

الجدول رقم (05): تطور رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة (2019-2020)

السنوات		البيان
2020	2019	
26062562117,34	2588461202,29	الأموال الدائمة
1904328223,99	1925992544,75	الأصول الثابتة
24158233893,35	662468657,54	رأس المال العامل
1080631313,64	1348448791,94	الأموال الدائمة
320447420,29	685980134,40	الأصول الثابتة
760183893,35	662468657,54	رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قيم الميزانية المالية

الفصل الثاني — دراسة تطبيقية لطرق التمويل في المركب الصناعي التجاري حضنه المسيلة

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة المدروسة كان موجبا وشهد ارتفاعا مستمرا خلال السنة الفاتنة ليسجل أعلى مستوياته سنة 2020 ب **760183893,35** دج، بنسبة زيادة قدرت ب 12.85 % بالمقارنة مع السنة السابقة ومنه فالمؤسسة حققت احدى شروط التوازن (رأس المال العامل موجب) ، وما يمكن قوله أن المؤسسة استطاعت أن تغطي جميع أصولها الثابتة التي تمتلكها بأموالها الدائمة.

1-2 أنواع رأس مال العامل: الجدول الموالي يظهر حساب مختلف أنواع رأس المال العامل للمؤسسة

الجدول رقم (06): أنواع رأس المال العامل للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

خلال الفترة (2019-2020).

البيان	2019	2020
الأموال الخاصة	2177447359,66	2599783332,23
-الأصول الثابتة	1925992544,75	1904328223,99
رأس مال العامل الخاص	251454814,91	695455108,24
مجموع الأصول	3274441336,69	2984959537,63
-الأصول الثابتة	2177447359,66	2599783332,23
رأس مال العامل الأجنبي	1096993977,03	385176205,4
مجموع الأصول	3274441336,69	2984959537,63
-الأصول الثابتة	1925992544,75	1904328223,99
رأس مال العامل الاجمالي	1348448791,94	1080631313,64

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قيم الميزانية المالية

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات هي:

1-2-1 بالنسبة لرأس مال العامل الخاص :

نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص خلال السنتين 2019-2020 كان موجب، حيث بلغت نسبة الزيادة سنة 2020 حوالي 63.85 % بالمقارنة مع السنة الماضية، هذا يعني أن المؤسسة قادرة

الفصل الثاني — دراسة تطبيقية لطرق التمويل في المركب الصناعي التجاري حضنه المسيلة

على تمويل أصولها الثابتة من خلال مواردها الخاصة دون الاعتماد على الموارد الخارجية وبالتالي فالمصادر الداخلية كانت كافية لتمويل استثماراتها وهو مؤشر ايجابي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية ولوضعيتها المالية.

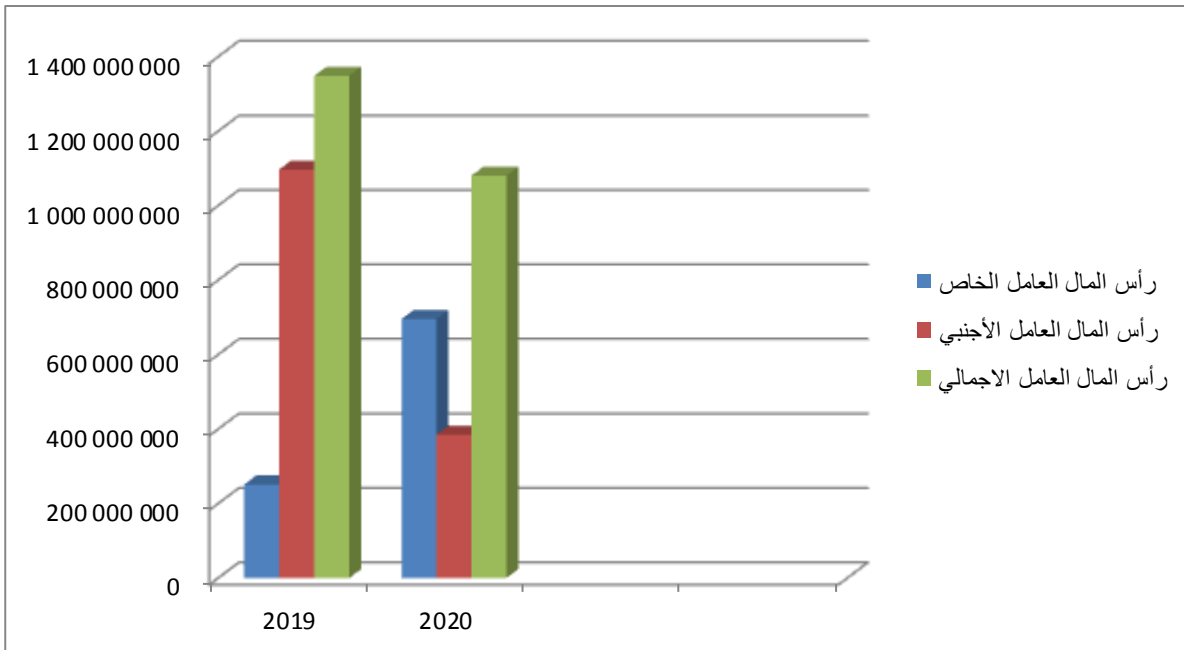
2-2-1- بالنسبة لرأس المال العامل الاجنبي:

يلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة للمؤسسة عرفت انخفاضاً بالنسبة لسنة 2019 فقد عرفت انخفاضاً بنسبة 64.88 % مقارنة بالسنة التي قبلها وهذا ما يفسر أن المؤسسة مستقلة مالياً أي عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياستها المالية .

3-2-1 بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي:

نلاحظ انخفاض رأس المال العامل الإجمالي في سنة 2020 مقارنة بالسنة الماضية وهذا يدل على عدم امتلاك المؤسسة سيولة معتبرة.

الشكل البياني رقم (06): يوضح تطور مختلف أنواع رأس المال العامل للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة للفترة (2019-2020)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على القوائم المالية للفترة (2019-2020).

2. احتياجات رأس المال العامل

تعتبر احتياجات رأس المال العامل مؤشرا مرتبطا أساسيا بدروة الاستغلال وبالتسيير في المدى القصير الاجل فالمؤسسة تحتاج إلى توليد مصادر قصيرة الأجل متجددة لتمويل نشاطها الاستغلالي إذ لا بد من المؤسسة البحث لكل استخداما عن موارد لتمويلها.

وبحسب احتياج رأس المال العامل على النحو التالي:

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - ديون مالية)
احتياجات رأس المال العامل = (أصول متداولة للاستغلال + أصول متداولة خارج للاستغلال) - (خصوم متداولة للاستغلال + خصوم متداولة خارج للاستغلال)

الجدول رقم (07): احتياجات رأس المال العامل للمركب الصناعي التجاري الحضنة خلال فترة (2019-2020).

2020	2019	البيان
290625590,52	261003697,02	احتياجات الدورة
320447420,29	685980134,40	موارد الدورة
- 29821829,77	- 424976437,38	احتياجات رأس مال العامل

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الميزانية المحاسبية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن احتياجات رأس المال العامل سالب للفترة 2020-2019 وهذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، ولا تحتاج الى موارد أخرى، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة لكن عاب على المؤسسة أن المواد الفائضة لم تستخدم في تنشيط دورة الاستغلال خلال الفترة 2019 كانت 424976437,38 دج وبالنسبة لسنة 2015 فقدت بـ 29821829,77 دج رغم هذا فالمؤسسة حققت شرط توازنها الثاني (احتياجات رأس المال العامل سالب).

3. الخزينة

تعرف على أنها الأموال الجاهزة التي تعبر عن الأموال التي تمتلكها المؤسسة والموجودة في الصندوق أو البنك أو في حساب الجاري البريدي والتي تستطيع استخدامها فوراً أي ما تستطيع التصرف فيه فعلاً من المبالغ السائلة خلال دورة الاستغلال.

وتحسب الخزينة على النحو التالي:

الخزينة = القيم الجاهزة - الديون المالية
الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم (08): حساب الخزينة

2020	2019	البيان
760183893,35	662468657,54	رأس مال العامل
- 29821829,77	- 424 976 437,38	احتياجات رأس مال العامل
790005723,12	1087445094,92	الخزينة الصافية =
790005723,12	1087445094,92	القيم الجاهزة
0	0	السلفيات البنكية
790005723,12	1087445094,92	الخزينة الصافية =

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قيم الميزانية المالية

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الخزينة خلال الفترة محل الدراسة موجبة، وهذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يعبر عن رصيد الخزينة، إلا أن تجميد الأموال في خزينة المؤسسة ليس في صالحها حيث لم تقم المؤسسة بتوظيف مواردها الفائضة في سنتي 2019-2020 أموالها في مشاريع استثمارية أو تسديد ديونها.

ثانيا: تحليلها ماليا باستخدام مؤشرات التوازن المالي

الجدول رقم (09): النسب المالية للمصنع

2020	2019	طريقة حسابها	النسب
1,023	1,434	الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
1,62	1,05	الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة	نسبة التمويل الخاص
0,87	1,065	الأموال الخاصة ÷ مج الديون	نسبة الاستقلالية المالية
0,53	0,41	مجموع الديون ÷ مجموع الأصول	نسبة قابلية للسداد
1,67	1,89	الأصول المتداولة ÷ ديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة العامة
1,52	1,35	قيم جاهزة قيم قابلة للتحقيق ÷ ديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة المختصرة
0,78	0,9	قيم جاهزة ÷ ديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة الحالية

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق على النسب:

1. نسبة التمويل الدائم: نلاحظ أن في السنتين أن هذه النسب أكبر من الواحد وهذا هو المطلوب في المؤسسات الاقتصادية مما يدل أن رأس المال العامل دائم موجب؛ تعني هذه النسبة أن الوحدة قد استطاعت تغطية أصولها الثابتة بالكامل بالأموال الدائمة مع تحقيق فائض زيادة يقدر بالنصف من الأصول الثابتة.

2. نسبة التمويل الخاص: نلاحظ أن النسب موجبة وهو ما نراه في المؤسسات الاقتصادية خاصة كما هو الحال والتي استطاعت أن تحقق نسبة أكبر من الواحد في جميع السنوات، وذلك أنها تعتمد على أموالها الخاصة في تمويلها للأصول الثابتة دون اللجوء إلى للاقتراض.

3. نسبة الاستقلالية المالية: نلاحظ أن هذه النسبة أقل من الواحد وهي نسبة غير جيدة ومنه نستنتج أن المؤسسة مشبعة بالديون وهي تابعة للغير، حيث أن أموالها الخاصة لتمويل ممتلكاتها وهذا خطر على وضعيتها.

4. نسبة القابلية للسداد: هذه النسبة تبين قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في حالة التصفية، ففي هذه الحالة المؤسسة تستطيع المؤسسة تسديد بالكامل.

المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسة

تتمثل مصادر التمويل المركب الصناعي الحضنه في كل من المصادر الداخلية ومصادر خارجية، إذ يقوم المصنع بمزج بينهما وذلك من أجل اكتساب مختلف الفرص الموجودة في السوق (المحيط)، كما يسعى أيضا تطلعات جديدة مستقبلية بهدف تحسين نوعية الأداء وتلبية مختلف متطلبات السوق الوطنية. ولهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى كل من المصادر الداخلية والخارجية للمصنع والمشاريع (التطلعات المستقبلية).

المطلب الأول: مصادر التمويل الداخلية

للمركب الصناعي مصادر تمويل داخلية متمثلة في مجموعة الموارد المالية، التي استطاع الحصول عليها من عملياته الجارية أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية، ومن مميزات هذه المصادر أنها تبقى ولمدة طويلة، في خدمته؛ حيث يتم رصدها لتغطية الاحتياجات المالية اللازمة لتسديد الديون، وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية، وزيادة رأس المال العامل.

كما تتكون مصادر التمويل الداخلي من الفائض النقدي المحصل عليه من خلال عملياته الجارية، والذي يتمثل في مجموع الأرباح غير الموزعة، ومخصصات الاهتلاكات والمؤونات ذات الطابع الاحتياطي، وهذا ما يعرف بالتمويل الذاتي حيث أن نشاط المركب يمكن أن يخلق فائضا نقديا، يؤدي إلى تكوين عرض نقدي حقيقي، يسمح هذا الأخير للمركب باستخدام الأموال غير الموزعة على الشركاء، لأجل الحصول على قروض أو حصص جديدة.

وهذا الفائض النقدي لا يبقى كله تحت تصرف المصنع، ذلك لأن جزءا منه يوزع على الشركاء والرصيد المتبقي يشكل ما يعرف بالتمويل الذاتي.

تظهر أهمية هذا التمويل؛ من خلال اعتماده حالياً من طرف كل من خبراء التسيير والمختصين في التحليل المالي؛ واستعماله نظراً لأهميته الأساسية في حياة ونمو المصنع وبذلك تتفادى هذه الأخيرة زيادة رأس مالها سواء من أصحابها أو من الغير، وهذا لأغراض التوسع في المصنع وما يترتب عن ذلك من مشاكل ومصاريف تنقل كاهل المركب.

مكونات التمويل الذاتي للمركب:

- الأرباح المحتجزة؛
- مخصصات الاهتلاك المقتطعة سنوياً؛
- المؤونات التي لا زال الخطر الذي أنشأت من أجله.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجية

هي كافة الأموال التي تحصل عليها الوحدة من مصادر خارجية، وتلجأ إلى هذا النوع من المصادر عندما تكون مصادرها الداخلية عن تمويل احتياجاتها.

1. مصادر التمويل طويلة الأجل: وهي الديون التي تزيد تاريخ استحقاقها لأكثر من 05 سنوات ومنها:

- الموردون إذا كانت مدة التسديد تفوق السنة؛
- ديون الاستثمار؛
- قروض طويلة الأجل.

من خلال دراستنا للوحدة لاحظنا أنها لم تلجأ إلى ديون الاستثمار وهذا ما يعكس انخفاض نسبة الأصول الثابتة وبالتحديد الاستثمارات في جانب الأصول، كذلك لم تلجأ إلى القروض حيث اعتبرت مبالغ الموردون كديون قصيرة الأجل.

2. مصادر التمويل قصيرة الأجل: فهي تمثل الالتزامات التي هي على عاتق الوحدة، والتي تستحق عادة

في المدى القصير أي خلال السنة المالية وتنقسم إلى قسمين:

- الائتمان المصرفي؛

- الائتمان التجاري.

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها لاحظنا أن الوحدة لا تلجأ إلى الائتمان التجاري ولا المصرفي من أجل تمويل احتياجاتها المالية، وهذا راجع إلى هامش الأمان المتاح لديها الذي تستغله في تغطية قيم الاستغلال بالإضافة إلى جزء من القيم القابلة للتحقيق فالتسديد يكون حالياً فلا تحتاج إلى مدة من طرف مورديها من أجل التسديد لأنها تمتلك السيولة اللازمة لتسديد الفواتير.

المطلب الثالث: مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي وحساب تكلفة مصادر تمويلها

أولاً: مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي

يعتبر التمويل الذاتي الوسيلة المتاحة أمام الوحدة؛ حيث نجدها تستعمل التمويل الذاتي لتمويل احتياجاتها المالية، وخاصة دورتها الاستغلالية من جهة وكما تستعمله من جهة أخرى للحصول على قروض، بالإضافة إلى توظيف الفائض من هامش الأمان في البنك وهذا لمواجهة صعوبات السيولة في المستقبل والاستفادة من فوائد التوظيف.

وبالمقارنة التمويل الذاتي للوحدة خلال السنوات الأخيرة نجد أن التمويل الذاتي قوي وهذا الأخير يعود إلى الأرباح المحققة خلال السنوات الأخيرة.

ثانياً: حساب تكلفة مصادر تمويلها

لكل مصدر من مصادر التمويل المختلفة تكلفة خاصة به، وعلى المؤسسة تحديد تكلفة كل مصدر التمويل التي اعتمدت عليها بغية الوصول إلى تكلفة رأس المال. (أنظر الملحق رقم 08)

1. حساب الديون: وهي الديون التي تبقى بذمة المؤسسة بشكل دائم ولا تسدد $C = 6\%$

خلال الحياة الإنتاجية للمؤسسة، ويمكن حساب تكلفتها من خلال العلاقة التالية:

$$Cd = \frac{I}{P} * 100$$
$$Cd = \frac{I}{P} (1 - T)$$

حيث:

Cd: تكلفة الدوران

I: الفوائد المدفوعة سنويا

P: سعر بيع السند

T: نسبة الضريبة

1. الإصدار بالسعر الاسمي:

$$= 100 * (356201443.13 / 3325430.00) = \text{تكلفة القرض قبل الضرائب} = 9.33\%$$

$$4.665\% = (0.5-1) * 9.33\% = \text{تكلفة القرض بعد الضرائب}$$

2. الإصدار بعلاوة خصم 10%:

$$= 100 * (356201443.13 / 3325430.00) = \text{تكلفة القرض قبل الضرائب} = 8.33\%$$

$$4.165\% = (0.5-1) * 8.33\% = \text{تكلفة القرض بعد الضرائب}$$

3. الإصدار بسعر خصم 10%:

$$= 100 * (356201443.13 / 3325430.00) = \text{تكلفة القرض قبل الضرائب} = 10.33\%$$

$$5.165\% = (0.5-1) * 10.33\% = \text{تكلفة القرض بعد الضرائب}$$

2. تكلفة الأرباح المحتجزة: ويمكن حساب الأرباح المحتجزة وفق العلاقة التالية:

$$C_e = C_s(1-T)(1-B)$$

حيث:

C_e : تكلفة الأرباح المحتجزة

B : نسبة عمولة الوساطة

C_s : تكلفة التمويل بالسهم العادية

T : الضريبة

باستخدام القانون السابق فإن تكلفة الأرباح المحتجزة

$$= (36 / 6.5) + 5\% * (0.4 - 1) (0.02 - 1) = 13.5\%$$

5. **التكلفة الوسيطة المرجحة:** ونعني بها هيكل تمويل المشروع، وتحسب على أساس المعدل المرجح لنسبة مساهمة كل مصدر في هيكل تمويل الشركة، ويتم ذلك عن طريق اعطاء وزن نسبي لكل عنصر من المصادر وضربه بالكلفة المقابلة. (أنظر الملحق رقم 09)

• حساب التكلفة الوسيطة المرجحة لرأس المال

الأهمية النسبية	=	الوزن النسبي	*	التكلفة	القيمة	مصادر التمويل
0.025		23.85%		9.33%	15800369.46	قروض مصرفية
0.052		53.93%		13.5%	357320009.89	الأرباح المحتجزة
8.71%		63.9%		7.33%	322117854.63	التكلفة المرجحة

الوزن النسبي = القروض المصرفية / رأس المال

$$= 662468657,54 / 15800369.46 = 23.85\%$$

الوزن النسبي = الأرباح المحتجزة / رأس المال

$$53.93\% = 662468657.5 / 357320009.89 =$$

الوزن النسبي = التكلفة المرجحة / رأس المال

$$= 66246857.5 / 423497643.38 =$$

خلاصة

من خلال دراستنا لهذا الفصل التطبيقي والذي يعتبر إسقاط الجانب النظري لما هو معاش في المؤسسات الجزائرية عموماً، والمركب الصناعي التجاري حضنه المسيلة على وجه الخصوص، تبين عن أن هذه الأخيرة تقتصر على التمويل الداخلي، وبالتحديد على التمويل الذاتي، وهذا أمر إيجابي بالنسبة للمؤسسة، إذ يعطيها أكثر استقلالية مالية، والذي يعتبر في الوقت نفسه أمراً سلبياً، إذ يمكن أن يفوت على المؤسسة عدد اعتمادها على المصادر الأخرى فرصة ضائعة غير مستغلة كان باستطاعتنا استغلالها.



خاتمة



خاتمة

تبين لنا من خلال دراستنا لموضوع مصادر التمويل في المؤسسات الاقتصادية أن المؤسسات الاقتصادية مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها، تحاول الاعتماد على مصادرها الداخلية لتمويل احتياجاتها، لكن غالباً ما تكون الموارد الداخلية غير كافية لمباشرة دورتها الاستثمارية والاستغلالية ويجب عليها أن تبحث عن مصادر تمويل خارجية مكملة لها، ويكون ذلك عن طريق البنوك التجارية.

لهذا قمنا من خلال هذه المذكرة بالبحث عن مختلف مصادر التمويل للمؤسسات الاقتصادية وكذا حساب تكلفة كل مصدر، أين كان المركب الصناعي محل الدراسة لموضوعنا وكان الغرض هو الإجابة عن التساؤل المطروح: **كيف تقوم المؤسسة الاقتصادية بقياس مصادرها التمويلية؟**

وللإلمام بجميع جوانب الموضوع تطرقنا إلى جميع المفاهيم المتعلقة بالمؤسسة والتمويل والاحتياجات التمويلية، ومختلف مصادر التمويل لنتوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات سنتطرق إليها في مجمل العناصر الآتية الذكر.

أولاً: اختبار صحة الفرضيات

➤ **الفرضية الأولى:** تتمثل في مدى اعتماد المركب على كل من والأرباح وحصص المساهمين في عملية التمويل؛ فقد تحققت صحة هذه الفرضية، حيث أنه نظرياً المؤسسة تلجأ إلى التمويل عن طريق السوق المالية ولكن واقعيًا وميدانياً السوق المالي شبه غائب وغير كفاء، فالمؤسسة محل الدراسة تتعامل مع البنوك فقط كمصدر لتمويل مواردها الخارجية ولا تملك ثقافة الدخول إلى البورصة، فما زالت تابعة للنظام المصرفي.

➤ **الفرضية الثانية:** حول قيام المؤسسة بقياس مصادر تمويلها بالاعتماد على مؤشرات التحليل المالي للميزانيات والقوائم المالية الخاصة به؛ وهي كذلك تحققت وثبتت صحتها، وظهر ذلك من خلال ما تناولناه من دراسة وتحليل صحة الوضعية المالية للمؤسسة باستعمال مؤشرات التوازن المالي والهيكلة المالية خلال السنتين الأخيرتين، فقط رأينا تغيير وضعية خزينة المؤسسة وسيولتها، وتوازنها المالي بتغير نسب مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة.

ثانيا: النتائج المتوصل إليها

- إن التخطيط المحكم والمسبق عند اختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة يجنبها الوقوع في المخاطرة؛
- يعتبر التمويل وظيفة أساسية في المؤسسة؛ تضمن بقاء المؤسسات واستمرارها في النشاط؛
- بإمكان المؤسسة الاعتماد على مواردها الداخلية فقط؛
- يتم اختيار مصادر التمويل وفق معايير مختلفة حسب نشاط المؤسسة؛
- للمؤسسة العديد من مصادر التمويل والمتمثلة في مصادر التمويل الذاتي، إصدار الأسهم والسندات، والائتمان التجاري، والمصرفي.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات

- توسيع ورشات الإنتاج؛
- وضع نظام معلوماتي محكم لتسهيل إجراءات عملية التمويل؛
- الشفافية في تقديم المعلومات للمواطنين؛
- منح المتربصين إمكانية المشاركة في العمل التطبيقي ووضع مكتبة خاصة بالمتربصين قصد تقديم التوجيهات والمعلومات اللازمة للإلمام بجمل جوانب الموضوع؛
- ضرورة متابعة الوضعية المالية للشركة وهذا عن طريق عملية التحليل المالي لتحديد التكاليف.

رابعا: آفاق الدراسة

- التمويل الطويل والقصير الاجل في المحافظة على استقرار المؤسسات الاقتصادية؛
 - مكانة التمويل في استقرار الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية؛
 - وظيفة التمويل في المؤسسات الاقتصادية.
- وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن موضوع التمويل موسع ويشمل جوانب عديدة يصعب الإلمام بها كلها، ولكننا حاولنا في دراستنا هذه الإلمام ولو بالقليل فيما يخص موضوع التمويل، راجين أن نكون قد وفقنا.



قائمة المراجع



قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. الأرقم عبد الحفيظ: التحليل المالي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية 1999.
2. إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
3. بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
4. جمال الدين مرسي، الإدارة المالية، مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الجزائر، 1998.
5. سعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002.
6. عبد الرزاق بن حبيب: اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2000.
7. عدنان هاشم السمراني، الإدارة المالية: منهج التحليل الشامل، الجامعة المفتوحة، الطبعة 2، الأردن، 1997.
8. لسلم مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
9. محمد مفلح عمد، مقدمة الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة 01، الأردن، 2006.
10. مصطفى رشيد شيخة، اقتصاديات النقود ومصارف المال، الاسكندرية، ط 6، ب.س.
11. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، 1998. نور الدين خبابة، الإدارة المالية، دار النشر، بيروت، لبنان، 1997.
12. هيثم محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000.

ثانيا: المذكرات والاطروحات

- 13.** دادين عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الاقتصادية: نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008.
- 14.** دربال سمية، سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي دراسة مقارنة بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات الكبيرة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2010، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2012.
- 15.** رايح الزبيري: "التمويل وتطور قطاع الفلاحة في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1988.
- 16.** رمال حجاج، دور التمويل الذاتي على النمو الداخلي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2013.
- 17.** سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي دراسة مقارنة بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات الكبيرة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2010، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.
- 18.** مفلح عقل: مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 19.** مليكة زغيب، أدوات التحليل المالي للمؤسسة العمومية الصناعية، رسالة ماجستير - جامعة منتوري قسنطينة 1997.
- المحاضرات والمنشورات العلمية
- 20.** الصالح مفتاح، محاضرات في المالية الدولية: سنة رابعة مالية نقود وبنوك، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002/2001.
- 21.** العربي دخموش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة، 2001.

ثالثا: المواقع الالكترونية

22. www.startimes.com

رابعا: المراجع باللغة الأجنبية

23. khelifa hadj. L'incidence fiscale sur l'autofinancement des entreprises (effet autofinancement) mémoire de magister en management. univer oran.2011.



الملاحق



الملحق رقم (01)

CIC HODNA M28

EDITION_DU:21/04/2019 9:28
EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2018			2017
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		115 653,49	115 653,49		
Immobilisations corporelles		3 599 012 012,76	1 803 721 235,79	1 795 290 776,97	1 854 702 611,05
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 461 930 917,51	605 526 848,04	856 404 069,47	871 709 150,15
Autres immobilisations corporelles		1 881 182 941,89	1 198 194 387,75	682 988 554,14	727 095 307,54
Immobilisations encours		95 972 429,08		95 972 429,08	59 577 408,84
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		13 046 217,94		13 046 217,94	11 693 724,86
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 708 165 113,27	1 803 836 889,28	1 904 328 223,99	1 925 992 544,75
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		243 866 872,29	2 674 952,89	241 191 919,40	183 693 935,83
Stocks matières premières et fournitures		124 390 565,00		124 390 565,00	105 935 417,00
Produits finis et encours		21 628 233,09		21 628 233,09	6 087 751,70
Autres stocks		97 848 074,20	2 674 952,89	95 173 121,31	71 670 767,13
Créances et emplois assimilés					
Clients		355 488 434,95	327 358 369,37	28 130 065,58	61 304 968,49
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		8 434 249,59		8 434 249,59	1 425 040,00
Autres débiteurs		13 369 662,04	500 306,09	12 869 355,95	14 579 752,70
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		790 005 723,12		790 005 723,12	1 087 445 094,92
TOTAL ACTIF COURANT		1 411 164 941,99	330 533 628,35	1 080 631 313,64	1 348 448 791,94
TOTAL GENERAL ACTIF		5 119 330 055,26	2 134 370 517,63	2 984 959 537,63	3 274 441 336,69

الملحق رقم (02)

CIC HODNA M28

EDITION_DU:21/04/2019 9:28

EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotations Définitives de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		353 477 806,88	288 088 495,05
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 246 305 525,35	1 889 358 864,61
TOTAL I		2 599 783 332,23	2 177 447 359,66
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			356 773 383,94
Impôts différés-Passif		8 663 881,00	5 095 636,77
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		56 064 904,11	49 144 821,92
Prov.p/pensions et oblig.similaires		56 064 904,11	49 144 821,92
Autres Provisions			
TOTAL II		64 728 785,11	411 013 842,63
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		13 478 083,49	10 249 995,83
Opérations Groupe			365 622 365,54
Impôts		12 596,00	337 398,77
Autres dettes		306 956 740,80	309 770 374,26
Trésorerie passif			
TOTAL III		320 447 420,29	685 980 134,40
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 984 959 537,63	3 274 441 336,69

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (03)

CIC HODNA M28

EDITION_DU:21/04/2019 9:29

EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2018	2017
Chiffres d'Affaires		2 961 232 701,33	2 938 072 479,46
Ventes de marchandises		4 087 513,73	2 922 857,40
Ventes Produits Finis		2 940 333 000,00	2 929 861 027,62
Ventes Produits Intra-Gruppe		13 368 000,00	
Prestation de Services		2 703 422,80	4 266 177,01
Autres Ventes		740 764,80	1 022 417,43
Variation stocks produits finis et en cours		15 645 382,48	-18 047 988,30
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		2 097 818,18	
Cession Inter Unités		4 722 583,91	737 650,25
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 983 698 485,90	2 920 762 141,41
Achats consommés		-2 360 716 762,53	-2 351 214 016,38
Services extérieurs et autres consommations		-26 686 185,29	-23 220 330,23
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 387 402 947,82	-2 374 434 346,61
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		596 295 538,08	546 327 794,80
Charges de personnel		-201 679 204,75	-225 213 568,76
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 291 568,00	-4 466 848,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		393 324 765,33	316 647 378,04
Autres produits opérationnels		25 335 847,54	9 830 070,00
Autres charges opérationnelles		-32 417,21	-25 334,48
Dotations aux Amortissements		-70 751 968,33	-63 769 930,20
Dotations aux Provisions		-7 475 459,88	-5 019 722,39
Reprise sur pertes de valeur et provisions		14 276 856,10	7 502 867,27
V- RESULTAT OPERATIONNEL		354 677 623,55	265 165 328,24
Produits financiers		1 015 934,48	26 461 619,35
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		1 015 934,48	26 461 619,35
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		355 693 558,03	291 626 947,59
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-2 215 751,15	-3 538 452,54
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 024 327 124,02	2 964 556 698,03
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 670 849 317,14	-2 676 468 202,98
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		353 477 806,88	288 088 495,05
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		353 477 806,88	288 088 495,05

الملحق رقم (04)

CIC HODNA M28

EDITION_DU:31/05/2020 11:40
EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
Chiffres d'Affaires		2 952 703 193,07	2 961 232 701,33
Ventes de marchandises		9 773 321,25	4 087 513,73
Ventes Produits Finis		2 917 287 339,82	2 940 333 000,00
Ventes Produits Intra-Groupe		22 231 500,00	13 368 000,00
Prestation de Services		2 902 215,20	2 703 422,80
Autres Ventes		508 816,80	740 764,80
Variation stocks produits finis et en cours		2 361 185,65	15 645 382,48
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 211 731,45	2 097 818,18
Cession Inter Unités		57 105 832,30	4 722 583,91
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 013 381 942,47	2 983 698 485,90
Achats consommés		-2 367 399 404,56	-2 360 716 762,53
Services extérieurs et autres consommations		-26 089 764,66	-26 686 185,29
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 393 489 169,22	-2 387 402 947,82
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		619 892 773,25	596 295 538,08
Charges de personnel		-207 951 255,16	-201 679 204,75
Impôts, taxes et versements assimilés		-8 873 433,21	-1 291 568,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		403 068 084,88	393 324 765,33
Autres produits opérationnels		9 786 000,96	25 335 847,54
Autres charges opérationnelles		-41 794,88	-32 417,21
Dotations aux Amortissements		-54 702 997,39	-70 751 968,33
Dotations aux Provisions		-12 862 996,61	-7 475 459,88
Reprise sur pertes de valeur et provisions		12 849 400,87	14 276 856,10
V- RESULTAT OPERATIONNEL		358 095 697,83	354 677 623,55
Produits financiers		1 015 339,48	1 015 934,48
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		1 015 339,48	1 015 934,48
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		359 111 037,31	355 693 558,03
Participation des travailleurs au resultat			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			-2 215 751,15
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-1 791 027,42	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 037 032 683,78	3 024 327 124,02
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 679 712 673,89	-2 670 849 317,14
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		357 320 009,89	353 477 806,88
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		357 320 009,89	353 477 806,88

الملحق رقم (05)

CIC HODNA M28

EDITION_DU:31/05/2020 11:39

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		357 320 009,89	353 477 806,88
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 210 690 162,80	2 246 305 525,35
TOTAL I		2 568 010 172,69	2 599 783 332,23
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		12 232 125,23	8 663 881,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		68 927 900,72	56 064 904,11
Prov.p/pensions et oblig.similaires		68 927 900,72	56 064 904,11
Autres Provisions			
TOTAL II		81 160 025,95	64 728 785,11
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		16 238 070,48	13 478 083,49
Opérations Groupe			
Impôts		332 543,00	12 596,00
Autres dettes		305 547 241,15	306 956 740,80
Trésorerie passif			
TOTAL III		322 117 854,63	320 447 420,29
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 971 288 053,27	2 984 959 537,63

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (06)

CIC HODNA M28

EDITION_DU:31/05/2020 11:37

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2019			2018
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles	R1S2L1	115 653,49	115 653,49		
Immobilisations corporelles		3 612 818 989,93	1 831 911 569,95	1 780 907 419,98	1 795 290 776,97
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 461 930 917,51	620 811 677,81	841 119 239,70	856 404 069,47
Groupe D'actif Destinés à La Cession		132 603 618,80		132 603 618,80	682 988 554,14
Autres immobilisations corporelles		1 762 386 300,26	1 211 099 892,14	551 286 408,12	
Immobilisations encours		53 450 738,43		53 450 738,43	95 972 429,08
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		14 823 434,75		14 823 434,75	13 046 217,94
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 681 227 616,60	1 832 027 223,44	1 849 200 393,16	1 904 328 223,99
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		317 207 360,55	2 674 952,89	314 532 407,66	241 191 919,40
Stocks matières premières et fournitures		193 194 375,00		193 194 375,00	124 390 565,00
Produits finis et encours		23 989 418,74		23 989 418,74	21 628 233,09
Autres stocks		100 023 566,81	2 674 952,89	97 348 613,92	95 173 121,31
Créances et emplois assimilés					
Clients		351 318 874,41	327 108 369,37	24 210 505,04	28 130 065,58
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		20 046,33		20 046,33	8 434 249,59
Autres débiteurs		25 539 840,32	500 306,09	25 039 534,23	12 869 355,95
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		758 285 166,85		758 285 166,85	790 005 723,12
TOTAL ACTIF COURANT		1 452 371 288,46	330 283 628,35	1 122 087 660,11	1 080 631 313,64
TOTAL GENERAL ACTIF		5 133 598 905,06	2 162 310 851,79	2 971 288 053,27	2 984 959 537,63

الملحق رقم (07)

CIC HODNA M28

EDITION_DU:27/02/2022 14:12

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
Chiffres d'Affaires		3 253 289 448,16	2 952 703 193,07
Ventes de marchandises		5 798 372,58	9 773 321,25
Ventes Produits Finis		3 224 482 751,59	2 917 287 339,82
Ventes Produits Intra-Groupe		21 285 800,00	22 231 500,00
Prestation de Services		1 057 524,79	2 902 215,20
Autres Ventes		664 999,20	508 816,80
Variation stocks produits finis et en cours		-9 908 255,68	2 361 185,65
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			1 211 731,45
Cession Inter Unités		92 549 338,70	57 105 832,30
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 335 930 531,18	3 013 381 942,47
Achats consommés		-2 590 916 654,95	-2 367 399 404,56
Services extérieurs et autres consommations		-69 326 448,73	-26 089 764,66
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 660 243 103,68	-2 393 489 169,22
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		675 687 427,50	619 892 773,25
Charges de personnel		-250 455 228,55	-207 951 255,16
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 532 370,54	-8 873 433,21
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		419 699 828,41	403 068 084,88
Autres produits opérationnels		4 239 010,84	9 786 000,96
Autres charges opérationnelles		-529 000,31	-41 794,88
Dotations aux Amortissements		-69 910 219,27	-54 702 997,39
Dotations aux Provisions		-5 718 102,01	-12 862 996,61
Reprise sur pertes de valeur et provisions		10 372 176,96	12 849 400,87
V- RESULTAT OPERATIONNEL		358 153 694,62	358 095 697,83
Produits financiers		344 937,25	1 015 339,48
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		344 937,25	1 015 339,48
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		358 498 631,87	359 111 037,31
Participation des travailleurs au resultat			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-2 297 188,74	-1 791 027,42
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 350 886 656,23	3 037 032 683,78
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 994 685 213,10	-2 679 712 673,89
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		356 201 443,13	357 320 009,89
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		356 201 443,13	357 320 009,89

الملحق رقم (08)

CIC HODNA M28

EDITION_DU:17/03/2021 8:49

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2020			2019
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		175 653,49	123 653,49	52 000,00	
Immobilisations corporelles		3 656 744 642,08	1 900 856 098,97	1 755 888 543,11	1 780 907 419,98
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 462 908 917,51	636 108 757,57	826 800 159,94	841 119 239,70
Autres immobilisations corporelles		1 937 937 571,21	1 264 747 341,40	673 190 229,81	132 603 618,80
Immobilisations encours					53 450 738,43
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		16 094 490,24		16 094 490,24	14 823 434,75
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 673 033 585,81	1 900 979 752,46	1 772 053 833,35	1 849 200 393,16
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		142 116 773,57	2 674 952,89	139 441 820,68	314 532 407,66
Stocks matières premières et fournitures		20 831 159,22		20 831 159,22	193 194 375,00
Produits finis et encours		13 289 038,29		13 289 038,29	23 989 418,74
Autres stocks		107 996 576,06	2 674 952,89	105 321 623,17	97 348 613,92
Créances et emplois assimilés					
Clients		392 345 265,04	325 826 369,37	66 518 895,67	24 210 505,04
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		506 527,63		506 527,63	20 046,33
Autres débiteurs		16 014 801,04	500 306,09	15 514 494,95	25 039 534,23
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 108 406 978,54		1 108 406 978,54	758 285 166,85
TOTAL ACTIF COURANT		1 659 390 345,82	329 001 628,35	1 330 388 717,47	1 122 087 660,11
TOTAL GENERAL ACTIF		5 332 423 931,63	2 229 981 380,81	3 102 442 550,82	2 971 288 053,27

الملحق رقم (09)

CIC HODNA M28

EDITION_DU:17/03/2021 8:49

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		356 201 443,13	357 320 009,89
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 251 903 643,85	2 210 690 162,80
TOTAL I		2 608 105 086,98	2 568 010 172,69
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		15 800 369,46	12 232 125,23
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		74 646 002,73	68 927 900,72
Prov.p/pensions et oblig.similaires		74 646 002,73	68 927 900,72
Autres Provisions			
TOTAL II		90 446 372,19	81 160 025,95
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		73 933 918,84	16 238 070,48
Opérations Groupe			
Impôts		366 892,00	332 543,00
Autres dettes		329 590 280,81	305 547 241,15
Trésorerie passif			
TOTAL III		403 891 091,65	322 117 854,63
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		3 102 442 550,82	2 971 288 053,27

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (10)

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion

Département:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



معة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

م:

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة): هاشمي لخنداس المولود(ة) بتاريخ: 12/07/1994 ونوعه:

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 05324108 الصادرة بتاريخ: 04/04/2016 عن: ونوعه:

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبية: مكنون السبيري تخصص: إدارة المالية خلال السنة الجامعية: 2014/2015

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: عملياً على تكاليف التمويل في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة حوثة دسمة مطا حوز الحفينة

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ:/...../.....

التوقيع والبصمة

.....

الملحق رقم (11)

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion

Département:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



معة محمد بوضياف بالمسيلة
ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

م:

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة): تمهيد م. المولود (ة) بتاريخ: 08/10/1999 ب: المسيلة
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 203.195.359 الصادرة بتاريخ: 02/07/2018 عن: وزارة التعليم العالي
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة مالية خلال السنة الجامعية: 2020/2021
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: "..... تكلفتها المليون دينار فقط
دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحفنة

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ:/...../.....

التوقيع والبصمة

.....

الملحق رقم (12)



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم:



رقم:

المسيلة في:

إلى السيد:
المركب الصناعي التجاري
.....

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التريض الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار افتتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد مذكرات التخرج، التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة:
فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تريضهم الميداني بمؤسستكم. تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و.ر.س	الإمضاء
01	مشيليا محنر	171732101498	ب.ت.و.ر.س 200324108
02	تيطو سهيب	171732092099	ب.ت.و.ر.س 203195359
عنوان المذكرة: قياس نتائج التريض في المسسات الاقتصادية جدارية حالة مؤسسة مطاحن الخزنه				
المشرف (الاسم واللقب و الإمضاء)		هيئة التريض (الإمضاء والختم)		الرئيس القسم (الإمضاء والختم)
عادل نقوش	

الملخص

يعتبر التمويل من أهم الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وهذا للدور الذي يلعبه في تمويل الاقتصاد سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، وبعد القطاع المالي والمصرفي من القطاعات الهامة التي تؤدي دورا تمويليا مهما في النشاط الاقتصادي من خلال توفير كل الاحتياجات المالية والتمويلية لمختلف المؤسسات الاقتصادية، سواء كان ذلك بالطرق التقليدية للتمويل أو الطرق المستحدثة، التي ظهرت مع ظهور سياسات التحرير المالي والمصرفي التي عرفتها مختلف دول العالم، والجزائر كباقي الدول اتخذتها كاستراتيجية لمؤسساتها المالية للبقاء وتحقيق المنافسة والتنافسية من خلال تقديم الابتكارات المالية المتتالية في العمل المصرفي وفي أساليب التمويل والخدمات المصرفية.

الكلمات المفتاحية: التمويل الذاتي، المؤسسة الاقتصادية، الهيكلة المالية.

Résumé

Finance is one of the most important pillars of economic development and this role plays in financing the economy, both partially and macroly, and the financial and banking sector is an important sector that plays an important financing role in economic activity by providing all the financial and financing needs of various economic institutions, whether through traditional financing methods or new methods, which emerged with the emergence of financial and banking liberalization policies known to various countries of the world, and Algeria as the rest of the countries took it as a strategy for its institutions. Finance to survive, compete and compete by offering successive financial innovations in banking, financing methods and banking services.

Mots clés : self-financing, economic institution, financial structure.